

Distr.: General
18 July 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ١٣١ من جدول الأعمال المؤقت*

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة

وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١ وموجهة إليها من رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة يحيل فيها تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

* A/66/150.



كتاب الإحالة

أتشرف بأن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

(توقيع) ليو جيانبي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

موجز

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قدمت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق توصية بارزة مفادها أن تتخلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، التي جرى إعدادها داخليا وأن تعتمد عوضا عنها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتقديم البيانات المالية للمنظمات.

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي معايير تقوم على الاستحقاقات، وصيغت خصيصا للقطاع العام والمنظمات الدولية. والمحاسبة على أساس الاستحقاق تعني أن تقوم المنظمة بتسجيل التكاليف في القيود عند تكبدها وتسجيل الإيرادات عند اكتسابها، ويتوجب عليها أن تُعَلَّل قيمة وحجم ومكان ما لديها من أصول وخصوم. وستزود هذه المعلومات المحسنة الدول الأعضاء بنظرة أوفى عن أداء الكيانات ووضعها المالي، وستزود الإدارة بمعلومات أفضل للحفاظ على الرقابة وتوجيه عملية صنع القرار على نحو فعال من حيث التكاليف ولتأمين استدامة مالية في المدى الطويل.

وفي ضوء التأخيرات في التطبيق، والمواعيد الزمنية الوشيكة للعديد من الكيانات، والشواغل التي أعرب عنها مجلس مراجعي الحسابات من قَبْل، أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن يُعدَّ المجلس تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/65/498). وقام المجلس، استناداً إلى أعماله السابقة، بفحص التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة (بما في ذلك عمليات حفظ السلام) صوب هدف تطبيق تلك المعايير في عام ٢٠١٤، والذي أحرزته مجموعة من الصناديق والبرامج الأخرى الداخلة في حافظته صوب تحقيق هدف التطبيق المحدد لها في عام ٢٠١٢. ويُبيِّن هذا التقرير الأول المقدم من المجلس عن التقرير المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية النتائج والاستنتاجات المنبثقة من ذلك العمل. ويوفر الجدول المدرج في نهاية هذا الموجز لمحة عامة عن النتائج التي خلص إليها المجلس على نطاق الكيانات كافة.

الاستنتاج الإجمالي للمجلس

ثمة عدد من المخاطر الحاسمة المتمثلة في عدم إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الوقت المحدد، وفي عدم تحقيق الفوائد التي توجّتها الجمعية العامة عندما اتخذت القرار باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وما لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لمعالجة تلك المخاطر، فمن المستبعد إلى حد بعيد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بنجاح في الوقت المحدد في الأمم المتحدة وفي عملياتها لحفظ السلام وفي برامجها وصناديقها. وما يهّم المجلس هو ألا يكون هناك أي مزيد من التأجيل للمواعيد النهائية الحالية.

وفي ما يتعلق بالأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام، يرحب المجلس بزيادة التركيز على التطبيق العملي للمعايير المحاسبية الدولية. وثمة حاجة للبت على نحو عاجل بالجانب الواقعي لاستراتيجية تنفيذ منقحة لتخطيط موارد المؤسسة (أوموجا) دعماً لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠١٤؛ ثم وضع خطة عملية ومفصلة لتطبيق المعايير في سائر المجالات التشغيلية إذا ما أُريد إنجاز المهمة الضخمة المتمثلة في جمع البيانات المحاسبية وتنقيتها. ويتسم هذا الأمر بمخاطرة عالية بوجه خاص بالنسبة للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام بالنظر لعدم وجود خطة تنفيذ مفصلة، ولحجم الكيانات المعنية وعددها وتعقيدها، والحالات عدم التيقن إزاء إمكانية تطبيق أوموجا.

ويرى المجلس أن التطبيق في الموعد المحدد (بحلول عام ٢٠١٢) ممكن بالنسبة لجميع الكيانات الأخرى غير أن هناك مخاطر هامة وملحة يتعين إدارتها إذا ما أُريد تحقيق ذلك. ويساور المجلس قلق بوجه خاص إزاء التقدم الذي أحرزه لغاية تاريخه الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي ما زال يتعين عليه الحصول على موافقة مجلس صندوق المعاشات التقاعدية على مواصلة تطبيق النظام والقواعد المالية، بعد إدخال ما يلزم من تعديلات عليه، على عمليات المحاسبة والإبلاغ المالي المطبقة لديه على نحو يتيح له الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١٢. كما يساور المجلس قلق إزاء الكيانات المشمولة بموعد تطبيق المعايير المحدد في عام ٢٠١٢ لكنها لم تنته بعد من وضع سياساتها المحاسبية في صيغتها النهائية.

كما أن التوصل إلى آراء غير معدلة لمراجعي الحسابات، رغم أهميته بالنسبة للشفافية والمساءلة، لا يُعد بحد ذاته مؤشراً على النجاح في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. فالهدف هو الفوائد التي يمكن جنبها من وراء تحسين عملية صنع القرار وزيادة فعالية التنفيذ من حيث التكاليف. ويتطلب ضمان تحقيق هذه الفوائد المشاركة على صعيد سائر المجالات التشغيلية وإحداث تغيير هام في الثقافة السائدة. ويُسلّم المجلس بأن تحقيق الفوائد الكاملة من اعتماد

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لأغراض الإبلاغ المالي ومن اعتماد محاسبة الاستحقاقات لأغراض الإدارة لن يتحقق على الفور ولكنه سيأتي بمرور الوقت من الإدارة الحصيفة. ويساور المجلس قلق إزاء عدم وجود خطط لتحقيق الفوائد لدى جميع الكيانات تقريبا، وإزاء عدم القيام بعد باتخاذ ترتيبات مناسبة للتغيير على الصعيد الإداري بهدف تحقيق التحول اللازم في مجالي إدارة الأعمال والثقافة السائدة. ولم يجد المجلس ما يدل بشكل كاف على أن المجالات التشغيلية تفهم المعلومات الجديدة التي ستكون متاحة من خلال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو أنها تنظر في كيفية استخدامها لتلك المعايير من أجل فعالية عملياتها من حيث التكلفة، أو أنها تُحضّر لكيفية استخدامها.

وبناء على ذلك، وحتى لو تم تسليم البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية في المواعيد الزمنية المحددة، فسيظل هناك احتمال كبير في حدوث تأخيرات معتبرة قبل تحقيق الفوائد الكاملة من اعتماد المحاسبة على أساس الاستحقاق في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وبغية تحقيق الفوائد الكاملة من وراء العمليات والمعلومات الجديدة في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فلا بد أيضا من وجود أطر فعالة وواضحة للمساءلة التنظيمية وإدارة المخاطر توفيق بين تطبيق المساءلة والسلطة المناسبتين كليهما على المديرين المسؤولين عن تسليم الخدمات والولايات الأساسية المنوطة بمنظمتهم. ويساور المجلس قلق من أنه بدون وجود إطار مناسب للمساءلة، وبوجه خاص في الأمم المتحدة، فلن يتمكن المديرون من استعمال المعلومات الجديدة للقيام بعمليات أو أداء خدمات أكثر فعالية من حيث التكاليف، ولن يكونوا خاضعين للمساءلة عن استعمالها.

نتائج أساسية بشأن الأمم المتحدة وعملياتها في مجال حفظ السلام: عام ٢٠١٤ هو الوقت المحدد للتطبيق

الترابط مع أوموجا

تعتمد استراتيجية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي اختارتها الأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام على النجاح في تنفيذ أوموجا التي ستوفر إلى جانب العديد من الفوائد الأخرى، النظم اللازمة لمعالجة الاحتياجات المتزايدة من البيانات في إطار المعايير المحاسبية الدولية. وأن التأخيرات في مشروع أوموجا تعني أن المشروع لن يتم إنجازه في الوقت المناسب لدعم المعايير المحاسبية الدولية، كما هو متوخى وأن على المجلس أن يرى، إضافة إلى ذلك، أي خطط أكيدة حول كيفية إعادة ترتيب أولويات مشروع أوموجا لدعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. وإذا ثبت استحالة إعادة ترتيب أوموجا، أو ثبت إمكانية

إعادة ترتيبه جزئياً فقط، فلا توجد حالياً أي خطة طوارئ أكيدة موضع التطبيق لكن المجلس يُسلّم بأن الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام تدركان هذا الاحتمال وتعملان على معالجته.

المخاطر التي تواجه التطبيق

لن يتمكن المجلس من تقديم أي ضمانات أكيدة بأن الأمم المتحدة في طريقها إلى تنفيذ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١٤ إلى أن يتم اتخاذ قرار بشأن أوموجا، وتقوم الإدارة بإعداد خطة تنفيذ واضحة وجامعة تبين فيها الآثار الكاملة للجدول الزمني. وبصرف النظر عن مآل القرار، يشير المجلس إلى مخاطر هامة أخرى تحول دون الوفاء بالموعد المحدد:

- تُعد الإدارة الفعالة للمخاطر التي تواجه اعتماد المعايير المحاسبية الدولية أمراً حاسماً في الوقت الراهن. وعند قيام المجلس بالاستعراض، لم يكن هناك إطار رسمي لإدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع، غير أن الإدارة أبلغت المجلس فيما بعد أنها فتحت منذئذ سجلاً للمخاطر؛
- لم تقطع العملية الهامة اللازمة لجمع البيانات من أجل تقييم الأصول والتوصل إلى أرصدة افتتاحية ذات مغزى أشواطاً متقدمة، كما أن العديد من المجالات التشغيلية ليست مهيأة بعد للاضطلاع بهذه المهمة. وسيطلب إنجاز العملية بنجاح بذل جهود متضافرة من قبل المنظمة بأسرها؛
- لا يشعر فريق الأمم المتحدة المعني بمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالثقة من أن لديه الموارد اللازمة لإعداد بيانات مالية "تجريبية" مزودة ببيانات حسابية حقيقية. وإذا لم يتم القيام بعملية "تجريبية" في السنة السابقة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، فمن المرجح ألا تتمكن منظمة بنفس الدرجة من التعقيد التي تتسم بها الأمم المتحدة من وضع أرصدة افتتاحية لقيمة الأصول في بيان الميزانية ولا من إعداد بيانات مالية عالية الجودة بما يكفي للصمود أمام مراجعة حسابات تُجرى في غضون المهل الزمنية المقررة للتطبيق؛
- لن يكون هناك وقت كافٍ للمجالات التشغيلية لأن تكون جاهزة لتنفيذ السياسات والعمليات المقترنة بها تنفيذاً صحيحاً ومتساقاً. وبالنظر لحجم عمليات حفظ السلام على وجه الخصوص، هناك احتمال قوي بعدم امتثال البيانات المالية في السنة الأولى من التطبيق.

الفوائد وإدارة التغيير

لم ير المجلس دليلاً كافياً على نشر موارد ومنهجيات إدارة التغيير اللازمة لدعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وللتصدي للتغيرات الثقافية الضرورية لجعل المفاهيم القائمة على أساس الاستحقاق جزءاً لا يتجزأ من النظام؛ ومن ذلك مثلاً الحاجة إلى وجود موظفين غير ماليين لتأكيد أهمية الإبلاغ عن مراحل سير المشتريات بدءاً من تقديم طلب شراء إلى استلام البضائع واستلام الإشعارات ثم صرف الدفعة النهائية. ويمكن القيام بمزيد من العمل على إدماج أنشطة إدارة التغيير من أجل مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومشروع أوموجا.

نتائج أساسية بشأن صناديق وبرامج الأمم المتحدة: عام ٢٠١٢ هو الوقت المحدد للتطبيق تتعلق النتائج المدرجة أدناه بتفحص المجلس للتقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ويرى المجلس أن التطبيق ممكن بالنسبة لجميع هذه الكيانات ولكن تساوره الشواغل الرئيسية التالية:

- على الرغم من الموعد النهائي المحدد لعام ٢٠١٢، لم تنته معظم المنظمات من وضع سياساتها المحاسبية في صيغتها النهائية، ولا يزال هناك قدر كبير من العمل الواجب القيام به لجميع البيانات وتنقيتها وترحيلها لأغراض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مقروناً بحالة من عدم التيقن إزاء مدى ضخامة هذه المهمة في بعض الحالات. ويساور المجلس قلق من أن التأخيرات في إنجاز السياسات المحاسبية قد يترتب عليه أثر يتمثل في احتمال ألا تكون المكاتب الإقليمية في الكيانات مدرّبة على السياسات والإجراءات الجديدة اللازمة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، أو مُلمّة بها، ومن ذلك مثلاً بحاجة لفهرسة حجم الأصول وقيمتها بشكل دقيق؛
- على الرغم من أن معظم الكيانات تخطط لإعداد بيانات "تجريبية" قبل التطبيق باستخدام بيانات محاسبية دقيقة، يساور المجلس قلق من ضيق الجدول الزمني اللازم للقيام بذلك الآن، ومن أن أي تأخيرات قد تحدث يمكن ألا تترك وقتاً كافياً لإجراء المراجعة والتصويب؛
- لا توجد في معظم الكيانات أفرقة خبراء للتنفيذ مزودة بموارد كافية. ففي وكالة

الأونروا لا يوجد قائد مخصص لمشروع محدد أو فريق مخصص للتنفيذ. أما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فتعتمد بشكل مفرط على الاستشاريين الخارجيين، في حين ما زال صندوق الأمم المتحدة للسكان في طور استقدام موظفين لشغل بعض الوظائف الرئيسية في فريقه المعني بالتنفيذ؛

- ما زال الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة بحاجة للحصول على موافقة مجلس صندوق المعاشات التقاعدية على مواصلة تطبيق النظام المالي والقواعد المالية، بعد إدخال ما يلزم من تعديلات عليه، على عمليات المحاسبة والإبلاغ المالي المطبقة لديه على نحو يتيح له الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١٢. وقد حدد المجلس عددا من المخاطر التي يلزم التخفيف منها إذا ما أراد الصندوق الوفاء الموعد النهائي المحدد له وهو ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

وبالنسبة للعديد من الكيانات، حتى لو تم تسليم البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية بحلول عام ٢٠١٢، فمن المستبعد جدا تحقيق الفوائد المرجوة من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية دون حدوث مزيد من التأخيرات الكبيرة نتيجة لعدم وجود استراتيجيات مناسبة لتحقيق الفوائد ولعدم وجود عمليات لإدارة التغيير في معظم الكيانات.

التوصيات

في ضوء النتائج الرئيسية المذكورة أعلاه، قدم المجلس توصيات مفصلة مدرجة في متن هذا التقرير. وفيما يلي موجز بالتوصيات الرئيسية:

(أ) أن تقوم الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام بما يلي:

- أن تدرس بشكل كامل جميع أوجه الترابط والمخاطر الممكنة والتكاليف والفوائد المحتملة من وراء تطبيق أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشكل تدريجي
- أن تدرج خطة للطوارئ يمكن اللجوء إليها في حال ثبوت استحالة التطبيق التدريجي لأوموجا أو فشله
- أن تنجز خطة عملية ومفصلة للتنفيذ بالنسبة للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام في أقرب وقت ممكن بعد اتخاذ قرار بشأن استراتيجية تنفيذ أوموجا. تُبين فيها كيف ومتى سيتم جمع بيانات المحاسبة على أساس الاستحقاق وتنقيتها

وترحيلها إلى أوموجا. وينبغي تعزيز الخطة الجامعة بخطط داعمة على المستوى العملي لتوفير نظرة محكمة للجهود التي تبذلها الإدارات والمكاتب البعيدة عن المقار والبعثات

- أن تضع على سبيل الاستعجال إطارا فعالا لإدارة المخاطر المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

(ب) أن تقوم جميع الكيانات التي لم تفعل ذلك بعد، بما فيها الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام، بما يلي:

- أن تعد بيانات مالية نموذجية وأن تضع خططا واضحة لمجموعة من الحسابات من أجل "العملية التجريبية" تضم بيانات محاسبية حقيقية تأخذ في الحسبان توفير وقت كافٍ للمراجعة من قبل المجلس
- أن تنشئ فريق خبراء لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتزويده بموارد كافية
- أن تضع خطة واضحة لجمع البيانات وتنقيتها ونقلها لأغراض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وأن تبلغ الموظفين بالاحتياجات وأن تباشر العملية على وجه الاستعجال
- أن تضع خطة لتحقيق الفوائد المرجوة من المعايير المحاسبية الدولية وبرنامجا لإدارة التغيير على صعيد المنظمة لأغراض المعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك خطة اتصالات شاملة تبين التغييرات والفوائد المتأتية من المعايير المحاسبية الدولية، وكيف يتوجب على كبار موظفي الإدارة العليا في كل إدارة أو مكتب أن يتولوا بأنفسهم زمام أمرها وأن يقودوا عملية تحقيق الفوائد المرجوة.

الجدول الأول

التقدم المحرز صوب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

المعايير الرئيسية	الأمم المتحدة (٢٠١٤)	السلام (منتصف عام ٢٠١٣)	عمليات حفظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٢)	صندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٠١٢)	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٢٠١٢)	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (٢٠١٢)	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الشرق الأدنى (٢٠١٢)	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (٢٠١٢)
تقييم المجلس لتحقيق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	مخاطرة عالية	مخاطرة عالية	مخاطرة عالية	مخاطرة منخفضة	مخاطرة متوسطة	مخاطرة متوسطة	مخاطرة متوسطة	مخاطرة متوسطة
الكيان يضمن في مساره إزاء مراحل الإنجاز الرئيسية لتنفيذ الخطة	لا توجد خطة تطبيق مفصلة	لا توجد خطة تطبيق مفصلة	لا توجد خطة تطبيق مفصلة	نعم	جزئياً، وذلك بوجود بعض التأخر عن الخطة	نعم	جزئياً، وذلك بوجود بعض التأخر عن الخطة	نعم
وجود نظام لإدارة موارد المؤسسة يفي بالغرض	لا يوجد، أو موجود قيد الإعداد لكنه متأخر عن موعده	لا يوجد، أو موجود قيد الإعداد لكنه متأخر عن موعده	لا يوجد، أو موجود قيد الإعداد لكنه متأخر عن موعده	نعم	نعم	جزئياً	نعم	جزئياً
خطط جميع البيانات المحاسبية وتنقيتها وترحيلها تمضي في مسارها	بدأ العمل لتوّه	بدأ العمل لتوّه	بدأ العمل لتوّه	جارية ومتواصلة	جارية ومتواصلة	جارية ومتواصلة	جارية ومتواصلة	نعم
تم إعداد مشروع نموذجي للبيانات المالية وعرضه على المجلس	لا	لا	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا
وجود خطط واضحة لتحديد الأرصدة الافتتاحية	جزئياً	جزئياً	نعم	نعم	جزئياً	جزئياً	لا	لا
تم التخطيط لأجزاء "عملية تجريبية" باستخدام بيانات محاسبية حقيقية	جزئياً	جزئياً	نعم	نعم	جزئياً	جزئياً	نعم، لكن الوقت ضيق	نعم
تم وضع خطة فعالة لجني الفوائد	لا	لا	لا	لا	لا	جزئياً	لا	لا
تم وضع برنامج فعال لإدارة تغيير إدارة الأعمال	لا	لا	نعم	جزئياً	جزئياً	نعم	جزئياً	جزئياً

المحتويات

الصفحة

أولا -	معلومات أساسية	١٢
ثانيا -	إدارة الفوائد الناجمة عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	١٤
ثالثا -	النتائج والتوصيات المتعلقة بالأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام	٢١
رابعا -	النتائج والتوصيات بالنسبة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها	٣٢
خامسا -	شكر وتقدير	٤١
المرفق الأول:	التواريخ المستهدفة لتطبيق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ..	٤٢
المرفق الثاني:	ميزانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة	٤٤
المرفق الثالث:	أمثلة للبيانات المحاسبية المطلوبة لدعم البيانات المالية المتمثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	٤٦

أولا - معلومات أساسية

١ - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي معايير تقوم على الاستحقاقات، وصيغت خصيصاً للقطاع العام والمنظمات الدولية. وتصدر هذه المعايير عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الذي يسعى إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام. وهي معايير أدق بكثير وأكثر تفصيلاً من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، وتترك مجالاً محدوداً جداً للتفسيرات المتضاربة.

٢ - والمحاسبة على أساس الاستحقاق تعني أن تسجل المنظمة التكاليف في القيود عند تكبدها، والإيرادات عند اكتسابها، بدلاً من الانتظار حتى يتم الدفع أو القبض. وتقتضي المعايير المحاسبية الدولية أيضاً تقديم تفاصيل عن قيمة أصول منظمة ما وحجم هذه الأصول ومكانها (من قبيل الممتلكات، والمعدات، والمركبات، ومخازن الأغذية، والأدوية) وخصومها (من قبيل المعاشات التقاعدية، والخصوم المتعلقة بالموظفين، والديون المستحقة للموردين، والتزامات التمويل) التي لم تسجلها منظمات الأمم المتحدة من قبل على الإطلاق. وبالتالي فإن المعايير المحاسبية الدولية تخص في الواقع المنظمات التي لديها فهم أفضل، وصورة أدق، لنفقاتها، ودخلها، وأصولها، وخصومها. وستوفر المعايير المحاسبية الدولية إشرافاً إدارياً أكبر على الأصول والخصوم، والأهم من ذلك أنها ستوفر معلومات أفضل لتوجيه عملية اتخاذ القرارات بشكل فعال من حيث التكلفة، وتأمين أفضل قيمة للمال، والاحتفاظ بالاستدامة المالية على الأجل الطويل.

٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قدمت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق توصية بارزة تقتضي بأن تتخلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة التي صيغت داخلياً وأن تعتمد عوضاً عنها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتقديم البيانات المالية الخاصة بالمنظمات؛ أي أن تعتمد المنظمات في الجوهر كامل المحاسبة على أساس الاستحقاق. وفي عام ٢٠٠٦، قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٣/٦٠، الموافقة على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٤ - وأوصت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بأن تعتمد جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في موعد أقصاه عام ٢٠١٠، باستثناء المنظمات الثلاث الرائدة^(١)، المعايير المحاسبية

(١) المنظمات الرائدة الثلاث التي اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة الصحة العالمية. واعتمد برنامج الأغذية العالمي بنجاح هذه المعايير في عام ٢٠٠٨.

الدولية. وقد ثبتت صعوبة تنفيذ هذا الهدف بالنسبة لعدد من المنظمات لسبب أو أكثر من الأسباب التالية: نقص الخبرة في مجال المعايير المحاسبية الدولية؛ وعدم وجود نظم تخطيط موارد المؤسسة تمثل لهذه المعايير الدولية؛ والأولويات المتضاربة للمنظمات. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كانت ١١ منظمة قد نقحت جدولها الزمني الأصلي؛ وأجري تنقيحان إضافيان بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، قامت اثنتان من المنظمات الأربع التي كانت قد خططت مسبقاً لتنفيذ هذه المعايير في عام ٢٠١١، بتأجيل تنفيذها حتى عام ٢٠١٢، كما تتطلع الآن منظمة واحدة كانت تعتزم تنفيذ المعايير في عام ٢٠١٢، إلى تنفيذها في عام ٢٠١٤. وترد أحدث مواعيد التنفيذ الخاصة بكيانات منظومة الأمم المتحدة في المرفق الأول لهذا التقرير.

٥ - واصل المجلس في تقريره عن عمليات حفظ السلام للسنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/5، المجلد الثاني)، وموجزه المقتضب عن الاستنتاجات الرئيسية الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٠ (A/65/169)، تسليط الضوء على الشواغل التي تساوره إزاء التقدم المحرز، وإزاء تأجيل مواعيد تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، وبوجه خاص، استمرار المشاكل التي تواجه الإدارات في جرد الأصول بدقة في جميع العمليات الجارية على الصعيد العالمي وما يتصل بها من مخاطر وجود حسابات متحفظ عليها لمرحلة ما بعد تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية.

الولاية والنطاق والمنهجية

٦ - إزاء هذه الخلفية، أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (A/65/782) بأن يعد المجلس تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز نحو تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية. وقد نظر المجلس، بناءً على أعماله السابقة ومشاركته الجارية مع كيانات الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية، في التقدم المحرز نحو تنفيذ هذه المعايير في سائر الكيانات الداخلة في حافضته، وذلك بالتركيز على ما إذا كانت الكيانات المعنية:

- تسير على الطريق الصحيح لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية كما هو مخطط لها؛
- أقامت ترتيبات مناسبة في مجال الحوكمة والتنفيذ، وأنها تحدد المخاطر وتديرها باتجاه التنفيذ الناجح؛
- تدير بنشاط تحويل إدارة الأعمال اللازمة لتأمين العمليات الممثلة للمعايير المحاسبية الدولية وتحقيق الفوائد المرجوة.

٧ - وهناك عدد من المخاطر الشديدة يعترض تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في الوقت المحدد وتحقيق الفوائد التي توختها الجمعية العامة عندما اتخذت القرار باعتماد هذه المعايير. واعترفت الإدارات بذاتها، بالكثير من هذه المخاطر، إلا أن الغرض من هذا التقرير يتمثل في تزويد المجلس بوجهة نظر مستقلة بشأن هذه المسائل، وفقا لما طلبته الجمعية العامة.

٨ - وقد نسّق المجلس أعماله، عند الاقتضاء، مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية وغيره من دوائر المراجعة الداخلية للحسابات. وأخذ المجلس في الاعتبار أيضا تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "جاهزية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" (JIU/REP/2010/6). وخلص ذلك التقرير إلى أن الكثير من منظمات الأمم المتحدة قلل من أهمية تضافر الجهود والموارد التي ستكون مطلوبة، ولم يتمكن من الشروع في إجراء تقييمات أولية للتأهب والمخاطر. وأكد الاستعراض أيضا أن الانتقال الناجح إلى العمل بالمعايير المحاسبية الدولية يتوقف على دعم ومشاركة قوين من الإدارة العليا، ووجود فرق عمل مخصصة بين الإدارات واعتماد نهج لإدارة المشاريع، وأوصى بتنفيذ ١٦ ممارسة من أفضل الممارسات.

٩ - وبالمقابل يقدم هذا التقرير، بالنسبة للكيانات المبلغ عنها، موجزا مقتضيا عن حالة التقدم الراهنة، والمخاطر الرئيسية على النجاح في تحقيق الفوائد الكاملة من المعايير المحاسبية، والإجراءات المطلوبة للتصدي لهذه المخاطر. ويتناول المسائل التي يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها. وقد نُوقشت ملاحظات المجلس واستنتاجاته مع الإدارات المعنية، التي عُرِضت آراؤها في هذا التقرير بالشكل المناسب.

ثانيا - إدارة الفوائد الناجمة عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٠ - ينظر هذا الفرع من التقرير في الفوائد التي سيعود بها اعتماد هذه المعايير على الكيانات المعنية، والكيفية التي تجري بها إدارة تحقيق هذه الفوائد، بما في ذلك ما إذا كان هناك ضوابط قائمة أو يجري العمل على وضعها لإدارة تغيير سير الأعمال ذات الصلة. وينظر أيضا في تحقيق الفوائد من المواءمة وقابلية المقارنة بين السياسات المحاسبية وعمليات إدارة الأعمال، وأثر المعلومات الأحسن توقيتا التي ستنبثق عن التقارير السنوية. وقد انصب تركيز المجلس في جميع الأوقات على الكيانات الداخلة في حافظته والمحددة في النطاق.

تحقيق الفوائد وإدارة التغيير

١١ - توخت الجمعية العامة في الأصل (انظر الوثيقة A/60/846/Add.3) أن تشمل الفوائد المتوقعة من اعتماد هذه المعايير ما يلي:

- تحسين الرقابة الداخلية والشفافية فيما يتعلق بالأصول والخصوم بشكل عام؛
- تسير العمليات المحاسبية للأمم المتحدة حسب أفضل الممارسات المحاسبية وذلك من خلال تطبيق معايير محاسبية تتسم بالمصداقية والاستقلالية وتستند إلى مبدأ التسوية الكاملة للحسابات؛
- توافر معلومات أشمل عن التكاليف تدعم نظام الإدارة على أساس النتائج دعماً أفضل؛
- تحسين سجلات المعدات غير المستهلكة من حيث دقتها واستيفائها؛
- تحسين البيانات المالية من حيث اتساقها وقابليتها للمقارنة.

١٢ - ويدرك المجلس أن الإدارة قدمت عرضاً في جلسة غير رسمية عقدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في أيار/مايو ٢٠١١ عن أهمية إدارة تحقيق الفوائد والمخاطر المحتملة من عدم تحقيقها، سواء داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة أو على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٣ - وستوفر المعلومات الجديدة القائمة على الاستحقاقات المتعلقة على سبيل المثال بالأصول، والمخزونات، والاستثمارات والالتزامات المستقبلية، الأساس لعملية اتخاذ قرارات أكثر استنارة في جميع مؤسسات الأمم المتحدة. ولذا فمن المهم، أثناء جمع هذه المعلومات، أن تقدم إلى المديرين والموظفين التنفيذيين الذين يفهمون المعلومات المتعلقة بالإدارة القائمة على الاستحقاقات ويمكنهم تفسيرها، والذين اكتسبوا القدرة على التفكير بشكل مختلف بشأن استخدام الموارد الشحيحة بشكل أكثر فعالية من حيث التكلفة، وأن يخضعوا للمساءلة في هذا الخصوص. ولهذه الأسباب، فإن تسليم البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية، ما هو إلا معلّم واحد، على أهميته، نحو تحقيق كامل الفوائد. فعلى سبيل المثال، فإن المعلومات الجديدة عن قيمة جميع أصول الملكية وتكلفتها وحياتها المحدية ستمكن الكيانات من وضع استراتيجيات متكاملة لأصول الملكية بطريقة لم تكن ممكنة في السابق.

١٤ - ويقر المجلس بأن تحقيق كامل الفوائد من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية لأغراض الإبلاغ المالي والمحاسبية على أساس الاستحقاق لأغراض الإدارة لن يتم على الفور ولكن سوف ينجز من خلال إدارة واعية مع مرور الوقت. ومع ذلك يجب أن يبدأ الآن العمل على تحقيق الفوائد من هذا البرنامج الرئيسي للتغيير لتجنب التأخير المفرط في تحقيقها. ويساور المجلس قلق من الأمور التالية في جميع الكيانات التي تمت دراستها:

- الفوائد المرجوة من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية ليست مجمعة بشكل شامل في أية وثيقة مفردة، بما في ذلك خطة مشروع المعايير المحاسبية الدولية الرفيعة المستوى؛ وليس هناك خطة عمل لتحقيق الفوائد، ولا أية ترتيبات لتتبع هذه الفوائد. وفي الجوهر ليس هناك خطة لتحقيق الفوائد من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

- هناك أدلة قليلة على أن المجالات التشغيلية تفهم المعلومات الجديدة التي ستتاح لها، أو أنها تفكر في طريقة استخدامها لتحسين فعاليتها من حيث التكلفة وتحقيق فوائد ملموسة أخرى، والاستعداد لذلك؛

- ليس واضحاً من هو المسؤول عن تحقيق الفوائد من المعايير المحاسبية الدولية. ولم تطلب المجالات التشغيلية المشاركة في الفوائد الملموسة والقابلة للقياس الكمي التي تعزى إلى مجالات عملها ولا يمكنها الإبلاغ عن الطريقة التي ستحقق بها هذا الفوائد أو ستقاس بها.

١٥ - يوصي المجلس الأمم المتحدة وعملها لحفظ السلام، وصناديقها وبرامجها بما يلي:

(أ) أن تحدد بشكل واضح الأهداف المرجوة من مشروع المعايير المحاسبية الدولية وربطها بالفوائد التي ستعود بها على الأمم المتحدة؛ (ب) أن تطلب إلى المجالات التشغيلية أن تحذو حذوها في ما يتعلق بخططها الخاصة بالتنفيذ؛ (ج) أن تضع منهجية لتتبع الفوائد المرجوة من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية؛ (د) أن تبلغ، بشكل منتظم عن التقدم المحرز نحو تحقيق الفوائد، الإدارة العليا، ولجنة الإدارة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، والجمعية العامة، حسب الاقتضاء فيما يخص الكيان المعني.

إدارة التغيير في سير الأعمال

١٦ - إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية هو برنامج رئيسي للتغيير في سير الأعمال. وهو يؤثر بالفعل على الموظفين، والإدارة، والمسؤولين عن الحوكمة، وسوف يتطلب تغييراً ثقافياً كبيراً إذا كان يتعين على الأمم المتحدة وعملها لحفظ السلام، وصناديقها وبرامجها تحقيق الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية وحي الفوائد الكاملة. بمرور الوقت.

١٧ - ومن الأهمية بمكان أن يفهم جميع الموظفين أثر نظام الإبلاغ الجديد على أنشطتهم اليومية. ومن دون موارد كافية تخصص للتدريب وإدارة التغيير، هناك خطر حقيقي يتمثل في ألا تُفهم المعايير المحاسبية الدولية وألا تتحقق الفوائد المرجوة منها. وقد شاهد المجلس أدلة

قليلة على نشر الموارد والمنهجيات المتعلقة بإدارة التغيير اللازمة لدعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتحقيق الفوائد المرجوة منها.

١٨ - وهناك خطر يتمثل في ألا يتمكن الموظفون من الإسهام في مشروع المعايير المحاسبية الدولية إذا لم يبلغ بشكل فعال عن الفوائد والتغييرات التي سيجلبها اعتماد المعايير المحاسبية الدولية وإذا لم يشارك الموظفون بنشاط أكبر في كل من التنفيذ والعمل في اتجاه تحقيق الفوائد. وعلى وجه الخصوص، لم ير المجلس أي دليل على وجود استراتيجية للاتصال ورؤية لما ينبغي تحقيقه وكيفية القيام بذلك، ولا سيما:

- الكيفية التي ستدعم بها المعلومات الجديدة والإدارة الفعالة لبيانات الميزانية والتدفقات النقدية تحسين المساءلة وتقديم طرق عمل أكثر فعالية من حيث التكلفة؛
- الدور الذي ستلعبه الوظائف المالية للأمم المتحدة في تحسين أداء المنظمات، وتوفير معلومات ممتازة من أجل صناعة القرار، والعمل بمثابة مركز تفوق في مجال الإدارة المالية لمنظومة الأمم المتحدة ككل؛
- توفير التدريب اللازم لصانعي السياسات والمديرين التنفيذيين في مجال المعلومات الجديدة، والكيفية التي يمكن استخدامها بما لتعزيز قياس الأداء وتقدير تكاليف الأنشطة وتقييم الاستثمار، على سبيل المثال.

١٩ - وفي الأمم المتحدة، في حين تم عن طريق الحاسب توفير التدريب التعريفي والتدريب النظري الأساسي في مجال المعايير المحاسبية الدولية لأكثر من ٢ ٠٠٠ موظف، فقد أجري التدريب على أساس طوعي، ولم يُدر حتى الآن بطريقة مستهدفة أو يمكن تتبعها. وأبلغت الإدارة المجلس بأن مرحلتها المقبلة من التدريب الأكثر تفصيلاً سوف تستهدف الأفراد الذين سيتأثرون بشكل مباشر بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية. ويرى المجلس أن تشدد جميع الدورات التدريبية في مجال المعايير على فوائد المحاسبة على أساس الاستحقاق وعلى الكيفية التي قد تؤدي إلى تحسين عملية صناعة القرار وأداء الأعمال. ويلاحظ المجلس أيضاً أنه تم التعاقد مع "مدير للتغيير" في نيسان/أبريل ٢٠١١، ويرى أن هذا الدور ينبغي أن يتضمن تطوير استراتيجية الاتصالات للأمم المتحدة لنشر هذه المعايير في جميع أنحاء المنظمة. ويرى المجلس أيضاً أن إدارة التغيير بشكل فعال ستطلب أيضاً المشاركة والدعم والقيادة الفعالة من الإدارة العليا في جميع أنحاء الأمم المتحدة.

٢٠ - وفي صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، هناك أدلة قليلة تشير إلى موارد إدارة التغيير والأنشطة اللازمة لدعم المعايير المحاسبية الدولية، من قبيل أنشطة تدريب الموظفين. وهناك أيضاً نقص في التركيز على التغييرات الثقافية والسلوكية الكبيرة اللازمة لتحقيق الفوائد.

وهناك مخاطرة حقيقية تتمثل في عدم فهم المعايير المحاسبية الدولية وفي خسارة الفوائد المرجوة منها.

٢١ - ويوصي المجلس لجنة الإدارة في الأمم المتحدة والإدارة العليا في الصناديق والبرامج، بأن تضع خطة لتحقيق الفوائد من المعايير المحاسبية الدولية وبرنامجا على نطاق المنظمة لإدارة التغيير خاصا بهذه المعايير، في الأماكن التي لا توجد فيها هذه الخطة أو هذا البرنامج، بما في ذلك وضع خطة شاملة في مجال الاتصالات لتحديد التغييرات والفوائد التي ستجلبها هذه المعايير، والكيفية التي يجب بها على الإدارة العليا في كل إدارة ومكتب أن تتولى زمامها وأن تقود عملية تحقيق الفوائد المرجوة منها.

٢٢ - ويوصي المجلس أيضا بأن يكمل جميع كبار المديرين داخل الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بالحد الأدنى، التدريب التعريفي بتلك المعايير الذي يؤكد على فوائد المحاسبة على أساس الاستحقاق، وكيف أنه يمكن أن يؤدي إلى تحسين عملية صنع القرار وسير الأعمال.

مواءمة وتوحيد ممارسات إدارة الأعمال

٢٣ - يتوافق اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مع الهدف المشترك لمنظومة الأمم المتحدة في زيادة فعاليتها من خلال تشجيع الممارسات المتوائمة لإدارة الأعمال. واتفق على اعتبار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المقياس المستصوب لمنظومة الأمم المتحدة لأنها وضعت من خلال عملية مستقلة ودقيقة قام بها خبراء دوليون في المحاسبة المالية، وهي تضفي الموثوقية وقابلية المقارنة على البيانات المالية. ويكتسي هذا أهمية بالغة نظرا لاعتماد الكيانات التابعة للأمم المتحدة على التمويل من الدول الأعضاء في وقت يتسم بالضيق المالي. ويمكن أن يفضي التفسير غير المتساق في ما يتعلق بالقضايا الرئيسية بين كيانات الأمم المتحدة إلى طرح تساؤلات بشأن فضل هذه المعايير على أي معيار آخر، بما في ذلك المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، وهذا هو السبب الكامن وراء الرغبة المفهومة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى في تحقيق المواءمة.

٢٤ - وهناك مخاطرة كبيرة تتهدد موثوقية الإبلاغ المالي في الأمم المتحدة ومشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام داخل منظومة الأمم المتحدة ككل إذا ما طبقت منظمات تتشابه أنشطة إدارة أعمالها أو ترتيباتها الإدارية أساسا تفسيرات مختلفة لهذه المعايير نفسها. وثمة اتفاق عام بين منظمات الأمم المتحدة على ضرورة تحقيق الاتساق في التفسير والتطبيق عندما تكون أنشطة إدارة الأعمال أو الترتيبات الإدارية التي تشملها معايير محددة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، هي نفسها أو متشابهة.

٢٥ - وفي عام ٢٠١٠ أصدرت فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة تكليفا بإجراء دراسة استقصائية لتحديد حالة مستوى "التنوع" بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وأشارت الدراسة الاستقصائية إلى أنه في الحالات التي اتفقت فيها فرقة العمل على السياسات المحاسبية ووافقت عليها، كان هناك مستوى عال من الاعتماد المتساوق أو أسباب واضحة لعدم الانطباق في عدد قليل من الحالات، وهو ما يشير إلى وجود درجة جيدة من المواءمة. وفي الحالات التي أقرت فيها فرقة العمل بوجود توجيهات فقط بشأن تفسير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كان ثمة درجة أعلى من الاختلاف في مستوى التطبيق المستهدف أو الاختلافات في التفسير. ويعكس هذا كلا الخيارين المتاحين في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والخلافات المتعلقة بالكيفية التي يجب أن تطبق بها ويعكس أيضا اختلاف مستويات الاستعداد حيث اتخذت بعض الكيانات موقفا ثابتا بينما لا تزال كيانات أخرى تدرس الخيارات. وهناك سبعة من مجالات السياسة العامة التي تثير القلق بوجه خاص حيث يوجد اختلافات كبيرة في النهج، وحيث يلزم إجراء المزيد من الحوار بين الكيانات، وبين الكيانات ومراجعي الحسابات الخارجيين ويخطط لإجرائه في منتصف عام ٢٠١١، بما في ذلك:

- إثبات الإيرادات من المعاملات غير التبادلية، من قبيل التبرعات واتفاقات التمويل متعددة السنوات، والبضائع والخدمات العينية؛
- المعالجة المحاسبية لطائفة من استحقاقات الموظفين بما في ذلك، على سبيل المثال، التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والإجازات السنوية، والإجازات المرضية، ومنح الوفاة، ومنح التعليم؛
- السيطرة على أصول المشاريع، حيث تتخذ المنظمات آراء مختلفة بشأن ما إذا كان ينبغي اعتبار الأصول المشتراة في إطار أحد المشاريع أصولا للمنظمة وإدراجها في بيانات ميزانيتها، أم أنه ينبغي أن تسجل كمصروفات عند الشراء لأنه ليس للمنظمة سيطرة على الأصول ولا تستمد أي فائدة منها؛
- معاملة الحقوق الممنوحة في الاستخدام، حيث ثمة اختلاف في الآراء بشأن ما إذا كانت السيطرة على الأصول المعنية واستخدامها يستدعيان أن تعامل هذه الأصول باعتبارها من أصول المنظمة.

٢٦ - ويؤيد المجلس الحاجة إلى الاتساق في التفسير عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نحو ما قرره اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وعلى الرغم من الأهمية

الواضحة لأن تتخذ منظمات الأمم المتحدة العاملة في سياقات متشابهة معالجات وسياسات محاسبية متشابهة، إن لم تكن متطابقة، من أجل الحصول على مزايا قابلة للمقارنة، فيجب ألاّ يمس السعي لاتباع نهج منسق بقدرة الكيان على تقديم بيانات مالية ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وعلى الإبلاغ الصادق والنزيه. وتحمل إدارة كل كيان مسؤولية تحديد التفسير والتطبيق الأكثر مناسبة لهذا الكيان. ومن المهم للغاية أن تتوصل الدول الأعضاء إلى أكمل فهم ممكن للمركز المالي لكل كيان من الكيانات على حدة.

٢٧ - يوصي المجلس بأن تحدد فرقة العمل في كل حالة الأسباب الكامنة وراء أي اختلافات في معالجات السياسات المحاسبية بهدف تحقيق قدر أكبر من الاتساق، وذلك إدراكاً منه للحاجة إلى أن يطبق كل كيان السياسات المحاسبية الممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتناسب الظروف والأنشطة الخاصة بالكيان.

٢٨ - ويشير المجلس في موجزه المقتضب للنتائج الرئيسية لعام ٢٠١٠ (A/65/169)، إلى وجود حالات عدم اتساق في إجراءات العمل في جميع منظمات الأمم المتحدة تنسم بأنها مترسخة من خلال النظام المالي والقواعد المالية لكل كيان من الكيانات أو لم يطعن بها بموجبها. وتحد حالات عدم الاتساق هذه من إمكانية مقارنة البيانات المالية، وقد علّق المجلس بأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يقدم فرصة لتحسين الاتساق.

٢٩ - وكان العمل على مواءمة الأنظمة والقواعد المالية لكيانات منظومة الأمم المتحدة قد بدأ في عام ٢٠٠٦ لكنه ما زال غير مكتمل في تاريخ كتابة هذا التقرير. ويدرك المجلس أن الطبيعة المستقلة للصناديق والبرامج قد تؤدي إلى وجود اختلافات حقيقية في عمليات إدارة الأعمال، ومن ثم، في القواعد والأنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مختلف الجداول الزمنية التي يجري اتباعها لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتركيز اللازم الآن على التطبيق بدلا من تنسيق القواعد والأنظمة المالية، تعني أنه من غير المحتمل أن يكون هناك تنسيق في المستقبل القريب.

٣٠ - وحتى في حال مواءمة الأنظمة والقواعد، فسوف يظل هناك مخاطر كامنة بالأحرى تحقق منظومة الأمم المتحدة هدفها المتمثل في عمليات منسقة لإدارة الأعمال، ما لم تُعزّز هذه الأنظمة والقواعد وتُرفع درجة دقتها أيضا. وسيواصل المجلس النظر في مسألة مواءمة القواعد والأنظمة المالية، وعمليات إدارة الأعمال، وتقديم البيانات المالية في التقارير المقبلة. ويرى المجلس ضرورة أن تبقى الإدارات مسألة المواءمة قيد الاستعراض.

الحسابات السنوية والإبلاغ السنوي

- ٣١ - على النحو المطلوب بموجب المعايير المحاسبية الدولية، ستضع كيانات الأمم المتحدة البيانات المالية وستقدم تقارير عنها على أساس سنوي بدلا من وضعها وتقديمها كل سنتين. ومن المهم أن تُراجع البيانات المالية السنوية أيضا بحيث تكون ذات موثوقية ويمكن الاعتماد عليها، ويدعم هذا الرأي كل من فريق الأمم المتحدة لمراجعي الحسابات الخارجيين وفرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيوفر هذا بدوره للمكلفين بالحوكمة المزيد من المعلومات عن الوضع والأداء الماليين لكيانات الأمم المتحدة في الوقت المناسب.
- ٣٢ - وستكون هناك آثار ناجمة عن التقارير السنوية، بما في ذلك مدى استعداد الإدارات المعتادة على الإبلاغ مرة كل سنتين لوضع حسابات سنوية؛ وكيفية تعامل الجمعية العامة مع زيادة عدد وتواتر الحسابات وما يرتبط بها من تقارير مراجعة الحسابات الخارجية، ولا سيما التأثير على الجدول الزمني لعمل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة.
- ٣٣ - وتنخرط إدارة الأمم المتحدة حاليا في نقاش مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجلس، بشأن السيناريوهات والخيارات والحلول المحتملة التي يمكن أن تقدم إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لتتخذ فيها. ونظرا إلى أن التحوّل إلى الإبلاغ السنوي ستترتب عليه آثار ابتداء من عام ٢٠١٢ فصاعدا، فهناك حاجة ملحة لأن تقوم إدارة الأمم المتحدة بحل هذه المسألة.

ثالثا - النتائج والتوصيات المتعلقة بالأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام

ألف - التقدم المحرز مقارنة بالموعد النهائي للتنفيذ

الموعد النهائي لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام

- ٣٤ - في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، نقحت الأمم المتحدة الموعد النهائي الأصلي الذي حددته لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بعام ٢٠١٢ (بما في ذلك في ما يتعلق بعمليات حفظ السلام) ليصبح عام ٢٠١٤. والمواعيد الرئيسية هي كالتالي:

- ستكون السنة الأولى الكاملة لاعتماد المعايير في ما يتعلق بحفظ السلام هي السنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وهو ما يعني أن على الإدارة أن تكون مستعدة من جميع الجوانب العملية بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٣؛

- ستكون السنة الأولى الكاملة لاعتماد المعايير في ما يتعلق بالأمم المتحدة هي السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وهو ما يعني أن على الإدارة أن تكون مستعدة بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٣٥ - وقد أوضحت الإدارة أن قرار التأخير اتخذ من أجل تنسيق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مع جاهزية أوموجا لأن الموارد ونظم إدارة الأصول القائمين غير قادرين على وضع البيانات المحاسبية اللازمة لوضع بيانات مالية ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من دون تحسينات كبيرة ومكلفة أو تدخلات يدوية. وفي أواخر عام ٢٠١٠ أصبح من الواضح أن الجدول الزمني لأوموجا قد تأخر عن موعده وفي آذار/مارس ٢٠١١، أبلغت لجنة الإدارة التابعة للأمم المتحدة أن أوموجا قد تأخر بما لا يقل عن ١٠,٥ أشهر عن موعد إنجازه المستهدف (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، وبالتالي فإنه لن ينشر بالكامل حتى عام ٢٠١٥، ولن يكون قادرا بالتالي على دعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كما هو مقرر.

٣٦ - وفي آذار/مارس ٢٠١١، أنشئ فريق عامل مشترك برئاسة ممثل عن إدارة الخدمات الميدانية من أجل تيسير تحسين التنسيق بين المشروعين ودعم مدير مشروع أوموجا في وضع استراتيجية وجدول زمني لأوموجا داعمين للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتقديمها إلى اللجنة التوجيهية لأوموجا. وأثناء إجراء المجلس للدراسة، كانت تجري إعادة تقييم لتنفيذ أوموجا من أجل معرفة ما إذا كان يمكن إعادة تركيز هذا التنفيذ مجددا على إنجاز العناصر اللازمة لدعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الموعد المستهدف في عام ٢٠١٤. وكان من المتوقع اتخاذ قرار بهذا الشأن بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١١ في الفترة التي سيتوافر فيها أقل من ٢٤ شهرا للوصول إلى الجاهزية في ما يتعلق بعمليات حفظ السلام (١ تموز/يوليه ٢٠١٣). ولاحظ المجلس أيضا أن مدير مشروع أوموجا استقال في حزيران/يونيه ٢٠١١، وفي وقت كتابة هذا التقرير لم تكن الآثار الكاملة المترتبة على أوموجا، وبالتالي على إنجاز المعايير المحاسبية الدولية، من جراء ذلك واضحة للمجلس.

٣٧ - ولئن كان هناك منطق واضح في ترتيب أولويات أجزاء أوموجا التي تدعم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن عناصر أخرى من أوموجا ستتأخر بحكم الضرورة إذا ما أجري هذا الترتيب. ويمكن أن ينجم عن ذلك مخاطر على عملية تحول إدارة الأعمال في مجالات أخرى ذات أولوية، وكذلك على الزخم والميزانيات المخصصة لأوموجا حيث يمكن أن يصبح الموظفون مرهقين ويمكن أن ينضب التمويل، وهو ما ينطوي على إمكانية تأخير الإنجاز الكامل للفوائد المنشودة من أوموجا، أو حتى الحد منها. ويجب النظر بدقة في أوجه

الترابط الممكنة والمخاطر والفوائد المحتملة وتحديدتها للتمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة. ويساور المجلس قلق أيضا من أنه إذا تبين أن التطبيق التدريجي لأوموجا مستحيل، أو أنه غير ممكن إلا جزئيا، فإنه لا يوجد حاليا أي خطة طوارئ متفق عليها. ويرى المجلس أن من شأن أي تأجيل إضافي لموعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن يضر بسمعة الأمم المتحدة ويعرض اعتماد المعايير المحاسبية الدولية بنجاح للخطر. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن تقوم الأمم المتحدة بوضع خطة طوارئ واقعية وقابلة للتطبيق لتحقيق هدف التنفيذ في عام ٢٠١٤ من دون ربطه بأوموجا.

٣٨ - ويوصي المجلس بأن تجري الإدارة دراسة كاملة لجميع أوجه الترابط الممكنة والمخاطر والتكاليف والفوائد المحتملة المترتبة على التطبيق التدريجي لأوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٣٩ - ويوصي المجلس أيضا بأن تنجز الإدارة خططها للطوارئ وأن توافق عليها، في حال تبين أن التطبيق التدريجي لأوموجا مستحيل أو في حال إخفاقه.

٤٠ - وذكرت الإدارة أنها كانت تضع في اعتبارها الحاجة إلى إدارة تحقيق الفوائد من كلا المشروعين، وأبلغت المجلس أن لجنة الإدارة قد أخطرت في أواخر حزيران/يونيه بأنه لا يمكن إعادة ترتيب مراحل مشروع أوموجا بشكل كامل من أجل دعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد شرعت الإدارة، من ثم، بوضع خطط طوارئ للتخفيف من المخاطر الناجمة عن التأخيرات المحتملة في نشر أوموجا. والقصد من ذلك هو أن تقوم الإدارة باستعراض دوري لخطط الطوارئ، التي ستشمل بعضا من إعادة ترتيب مراحل أوموجا وتعديلات محدودة على النظم الوظيفية الحالية وعددا من الحلول اليدوية، وذلك من أجل التكيف مع التقدم المحرز في كلا المشروعين. ولم يعلم المجلس بأي خطط حتى الآن وهو يؤكد أنه لا يمكن لأي حلول يدوية إلا أن تكون بدائل مؤقتة لسد الثغرات لفترة محدودة قبل تنفيذ نظام لإدارة موارد المؤسسة بكامل طاقته.

خطة التنفيذ

٤١ - أبلغت الإدارة المجلس بأن مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يعمل على أساس خطة تنفيذ عالية المستوى تركز على الثغرات في السياسات المحاسبية ووضع مواد التدريب والعمل في مجال التصاميم اللازمة لأوموجا. وحتى عام ٢٠١٠ كان العمل الآخر يشمل التنفيذ التدريجي لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بما في ذلك، على سبيل المثال، الإقرار بالالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والكشف عن المعلومات التفصيلية المتعلقة بها؛ وترشيد عملية التشييد الجارية تنفيذا للمخطط العام لتجديد مباني المقر؛

وعمليات الكشف عن التبرعات العينية والالتزامات الطارئة. وقد بدأت هذه التطورات بالمساعدة في تمهيد الطريق أمام جميع أجزاء الأمم المتحدة من أجل اعتماد التغييرات التي سيحدثها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لكنها لا تشكل سوى بداية.

٤٢ - وفي أواخر عام ٢٠١٠ بدأت الإدارة بإعداد خطة للتنفيذ أكثر تفصيلاً مما كان متاحاً من قبل. وسيشمل ذلك نماذج للتخطيط المفصل في المجالات التشغيلية (البعثات والإدارات والمكاتب)، مع مضاعفة التركيز على التحديات العملية واللوجستية الماثلة أمام تنفيذ أساليب العمل الجديدة، وجمع وإعداد البيانات المحاسبية الأولية اللازمة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية. وأجرت الأمم المتحدة مؤخراً أيضاً دراسة لتقييم استعداد المكاتب والبعثات لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ولتحديد حجم العمل الواجب إنجازه. وفي وقت إعداد هذا التقرير ما زالت خطة التنفيذ التفصيلية عملاً في طور الإنجاز وترمي إلى هدف الحصول على الموافقة في وقت لاحق من عام ٢٠١١.

٤٣ - ولا بد من بلورة خطة التنفيذ بالتشاور مع البعثات والمكاتب الموجودة خارج المقر، ويلاحظ المجلس أن ذلك نوقش في حلقة العمل التي عقدها كبار موظفي الشؤون المالية في حزيران/يونيه ٢٠١١، بهدف وضع اللمسات الأخيرة على الخطط الخاصة بكل موقع بعد فترة وجيزة. ورحب المجلس بزيادة التركيز على معالجة التطبيق الفعلي. فمن دون خطة واضحة شاملة للتنفيذ، يظل من الصعب على المجالات التشغيلية الاشتراك الفعلي في اعتماد المعايير المحاسبية الدولية؛ ومن دون وضوح في القرارات المتعلقة بأوموجا ووضع خطة تفصيلية للتطبيق، لا يمكن للمجلس تقديم أي ضمانات أكيدة بأن تضيي الأمم المتحدة في تحقيق اعتماد المعايير المحاسبية الدولية بحلول عام ٢٠١٤. ويشكل وضع خطة تفصيلية للتطبيق الآن مهمة للمسار الحاسم، ولا يمكن تأخيرها. وترد أدناه بعض المهام الرئيسية التي يجب تحديدها بوضوح في خطة التطبيق:

(أ) **إعداد البيانات المحاسبية:** توجد كمية ضخمة من البيانات الجديدة التي يجب تجميعها في جميع عمليات الأمم المتحدة على نطاق العالم من أجل تحقيق التقيد بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، من مثل البيانات المتعلقة بقيمة الأصول وحجمها وموقعها، وهي مهمة ملحة بشكل خاص لعمليات حفظ السلام التي تودع فيها غالبية أصول الأمم المتحدة. وتوجد أيضاً مهمة كبيرة وهي ترحيل البيانات المحاسبية "القديمة" من العديد من الأنظمة القائمة إلى نظام أوموجا الجديد. وفي وقت الاستعراض الذي أجراه المجلس، كان الجزء الأكبر من هذه العملية للجمع والتنقية المنهجين للبيانات في الآونة الأخيرة قد بدأ للتو، فلم تتمكن الإدارة من تزويد المجلس بخطة واضحة لتنقية البيانات وترحيلها من الأنظمة

”القديمة“ إلى أوموجا، وإتاحتها للمراجعة. ولا ينبغي التقليل من شأن حجم هذه المهمة الحاسمة، وبين المرفق الثاني مجموعة البيانات التي تتطلب إعدادا وما ينطوي عليه ذلك من تحديات. ويلاحظ المجلس، مرحباً، أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ما انفك يضع برامج عمل لدعم الإدارة في إعداد البيانات المحاسبية وتعزيز تقيّد المجالات التشغيلية بها. وسيقوم المجلس بالتنسيق الوثيق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية حتى يساعد هذا العمل على توفير الضمانات التي يطلبها المجلس؛

(ب) **وضع مشاريع البيانات المالية:** وضع مجموعة نموذجية من الحسابات من أجل ”العملية التجريبية“ باستخدام بيانات محاسبية حقيقية تتيح للأمم المتحدة اختبار استعدادها لتقديم حسابات ممثلة للمعايير وفي نفس الوقت تمكّن المجلس من تحديد مواطن الضعف المحتملة وتقديم المشورة قبل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. وأعد فريق الأمم المتحدة المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية نموذج حسابات يستند إلى تلك المعايير، ولكن بسبب مسائل عالقة مرتبطة بالسياسات المحاسبية، لم يُقدم بعد إلى المجلس. ويدرك الفريق المعني بتطبيق المعايير أيضاً أهمية ملء مشاريع البيانات المالية ببيانات فعلية يقوم المجلس بتقييمها، ولكنه غير واثق من أن لديه الموارد اللازمة لإعداد الحسابات ”للعملية التجريبية“ بكامل نطاقها. ومن دون ”عملية تجريبية“ ذات بيانات حقيقية سيكون من غير المرجح أن تتمكن منظمة تنسم بالتعقيد، كالأمم المتحدة، من إنجاز بيانات مالية عالية الجودة إلى درجة تكفي لتحمل المراجعة ضمن الأطر الزمنية المقررة للتنفيذ؛

(ج) **مراجعة حسابات الأرصدة الافتتاحية:** سيُدمع وضع البيانات المالية النموذجية بعملية لتحديد الأرصدة الافتتاحية للأصول والخصوم والاحتياطات للسنة الأولى من اعتماد المعايير. وهذا في واقع الأمر هو المنطلق بموجب المحاسبة على أساس الاستحقاقات الكاملة التي يتحدد بموجبها الوضع المالي الافتتاحي. ويلاحظ المجلس أن الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يتوقع أن يتم إعداد الأرصدة الافتتاحية ”على أساس تدريجي“، لكل صندوق على حدة، وإتاحتها لمراجعي الحسابات على ذلك الأساس. فمثلاً هو الحال في حالة عدم التيقن التي تحيط بعملية جمع البيانات المحاسبية الأساسية، يساور المجلس قلق من الافتقار إلى الوضوح بشأن كيفية وضع الأرصدة الافتتاحية وكشوف الميزانية الافتتاحية من خلال هذا النهج التدريجي والأطر الزمنية الخاصة بهذه المرحلة.

٤٤ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بإعداد خطة عملية وتفصيلية كاملة للتنفيذ في الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام في أقرب وقت ممكن بعد اتخاذ قرار بشأن استراتيجية التنفيذ المتعلقة بأوموجا.

٤٥ - ويوصي المجلس أيضا بما يلي بخصوص خطة التنفيذ التي أعدتها الإدارة:

(أ) أن تتعزز من خلال خطط داعمة لها على المستوى التنفيذي لتوفير تركيز شديد للجهود التي تبذلها الإدارات، والمكاتب الموجودة خارج المقر، والبعثات؛

(ب) أن تُحدد كيف ومتى سيتم جمع البيانات المحاسبية المُعدّة على أساس الاستحقاق المتعلقة بالامتلاكات غير المستهلكة، وعقود الإيجار، والالتزامات القانونية، والضمانات، والمخزونات المستهلكة، والعقود، والموظفين المعيّنين محليا، وتنقية تلك البيانات وترحيلها إلى أوموجا وإتاحتها للمراجعة؛

(ج) أن تشمل خططا واضحة لوضع أطر مرجعية للبيانات المالية للأمم المتحدة في مقابل مجموعة ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية وذلك من أجل وضع الإجراءات الضرورية والتنقيحات اللازمة للوفاء بالجدول الزمني للتطبيق، وإعداد مجموعة من الحسابات من أجل "العملية التجريبية" تضم بيانات محاسبية حقيقية يقوم المجلس باستعراضها؛

(د) أن تشمل خططا واضحة لإنشاء الأرصدة الافتتاحية ولإعداد كشوف الميزانية التي ينبغي تبادلها مع المجلس في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تراعي الخطة عناصر المخاطرة مع التركيز على إعداد الأرصدة الافتتاحية أولا من جانب المكاتب التي لديها معظم المواد، وإتاحة الوقت الكافي للمجلس لإجراء مراجعة كشوف الأرصدة الافتتاحية في أقرب وقت ممكن عمليا، وفي موعد لا يتجاوز، بحال من الأحوال، ثلاثة أشهر قبل نهاية السنة الأولى لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية فعليا.

٤٦ - أبلغت الإدارة المجلس أنه نظرا لضيق المهلة فقد لا يكون ممكنا تقديم حسابات كاملة "للعلمية التجريبية"، لكنها تعتزم القيام بعمليات تجريبية على الصناديق التي توجد لديها معظم المواد والصناديق ذات المخاطر الجسيمة بالنسبة للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام. وسيقوم المجلس بمتابعة التخطيط لإجراء عمليات مراجعة للعمليات التجريبية على وجه السرعة خلال عام ٢٠١١.

باء - ترتيبات الحوكمة والتنفيذ

٤٧ - تضطلع لجنة الإدارة التابعة للأمم المتحدة، التي ترأسها نائبة الأمين العام، بالمسؤولية والإشراف العامين على مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومشروع أوموجا لتحويل إدارة الأعمال. ويشرف على مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على الأمم المتحدة اللجنة التوجيهية للمعايير المحاسبية الدولية التي يرأسها المراقب المالي للأمم المتحدة. ويرأس اللجنة التوجيهية لمشروع أوموجا وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية. وقبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قدمت اللجنتان التوجيهيتان تقارير دورية إلى لجنة الإدارة. وعُززت ترتيبات الحوكمة في الآونة الأخيرة بالطلب من اللجنتين التوجيهيتين المعنيتين بمشروع المعايير المحاسبية الدولية وأوموجا تقديم تقارير فصلية إلى لجنة الإدارة.

٤٨ - ونظرا لحجم العمل المتعلق بمذتين المشروعين والجوانب التقنية التي ينطوي عليها كل منهما، فمن المفهوم والمناسب أنه أنشئت لجنتان توجيهيتان مستقلتان إحداهما لمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والأخرى لمشروع أوموجا. فمن الواضح وجود أوجه ترابط قوية جدا فيما بينهما، وأن كلاهما يعمل على تحقيق أهداف مماثلة في أكثر من مجال؛ من قبيل وضع سياسات وإجراءات أكثر فعالية للإدارة المالية. وبرزت أوجه الترابط تلك بشكل أكبر بالأثر المترتب على التأخير في أوموجا وإنشاء الفريق العامل المشترك الجديد المعني بمشروع المعايير المحاسبية الدولية وأوموجا.

٤٩ - ويرى المجلس في زيادة العمل المشترك والتنسيق بين فريقَي المشروعين تطورا إيجابيا. وفي ضوء التحديات التي تحول دون تحقيق الفوائد المرجوة من المعايير المحاسبية الدولية، التي تعتمد هي أيضا على سير الأعمال المنقح وعلى نظام لتخطيط الموارد المؤسسية قادر على أداء عمله بشكل كامل، يشجع المجلس الإدارة على النظر في مجالات أخرى يمكن أن يتم فيها القيام بعمل مشترك، خصوصا وأن المجالات التشغيلية تدخل حيز التطبيق بشكل متزايد وترد عليها طلبات من المشروعين. ويلاحظ المجلس في الوقت نفسه أن الفريق العامل لا توجد لديه اختصاصات رسمية وليس واضحا كيف ستتم الموافقة على القرارات التي يتخذها، وإنفاذها.

٥٠ - وفي الأمم المتحدة يمكن دمج أنشطة التغيير في تعريف الأعمال لمشروع المعايير المحاسبية الدولية وأوموجا لتحقيق الفوائد من حيث التكاليف (للاتصالات، وتدريب الموظفين، ووقتهم) والفعالية. ويمكن إيصال رسائل إدارة التغيير بقوة أكبر عن طريق تقديمها في رسالة مشتركة، ويمكن ذلك الإدارة العليا من استخدام الوقت بفعالية أكبر. وتساعد

أيضا في تغيير فكرة أن المعايير المحاسبية الدولية ما هي إلا مبادرة مالية فنية والبدء في غرسها في أذهان الناس على أنها أمر يمكن أن يكون له تأثير حقيقي عليهم.

٥١ - ومن أجل تحقيق الفوائد الكاملة من الإجراءات والمعلومات الجديدة المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية وأوموجا، يلزم وجود إطار واضح وفعال للمساءلة وإدارة المخاطر بالمنظمة ككل؛ وتتضمن هذه الملاحظة ضرورة التوفيق بين السلطة والمساءلة المناسبين للمديرين الذين يؤدون الخدمات التي تقدمها الأمم المتحدة. وهذه شروط مسبقة لازمة لتحقيق الفوائد يجب إدماجها في برنامج شامل للتغيير. وإلا فلن يكون لدى الإدارة الصلاحية لاستخدام المعلومات الجديدة من أجل تحسين فعالية تكاليف أنشطتها، ولن تكون خاضعة للمساءلة عن ذلك، ولن تتحقق كذلك الفوائد الكاملة. والمجلس على دراية بوجود مبادرات مختلفة لتحسين المساءلة وإدارة المخاطر في الأمم المتحدة، وهذه مسألة سيتناولها المجلس كذلك في تقاريره القادمة.

٥٢ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بتقييم جدوى الجمع بين أنشطة تغيير إدارة الأعمال في أوموجا وفي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٥٣ - يوصي المجلس بأن تدمج الإدارة الفريق العامل المشترك الجديد والمهم في هياكل الحوكمة الرسمية الخاصة بها ووضع اختصاصات واضحة تبين الكيفية التي ستم بها الموافقة على قراراته وإنفاذ تلك القرارات.

فرقة العمل المعنية بالتطبيق

٥٤ - من المهم أن يكون لأي مشروع كبير لتحويل إدارة الأعمال فريق معني بتطبيق المشروع يكون مكرسا له ومزوّدا بموارد كافية ويملك القدرات اللازمة. وأنشأت الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧ فريقا معنيا بمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويتألف من مجموعة كاملة متوافق عليها تضم ١٨ موظفا، ولكن في الوقت الذي أجرينا فيه الاستعراض كانت ثلاثة وظائف شاغرة، وقد عمل لما يزيد على ١٢ شهرا بفريق مخفض العدد. وتُركت وظائف أساسية شاغرة منها وظيفة مدير لعملية التغيير يقوم بتنسيق مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مع تنفيذ عمليات إدارة أعمال أوموجا وبإدارة الجوانب الأخرى لعملية تحويل إدارة الأعمال هذه بما في ذلك التدريب. وأبلغت الإدارة المجلس بأنها تركت هذه الوظائف شاغرة عن قصد من أجل حماية ميزانيتها لمرحلة التنفيذ. ويرى المجلس أن الشواغر ساهمت حتما في حدوث تأخير في استكمال وضع خطة تفصيلية للتنفيذ. وأبلغ المجلس بأن فريق المشروع سيستكمل قوامه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بما في ذلك استخدام "مدير لعملية التغيير".

٥٥ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بإنشاء فريق معني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام استناداً إلى إعادة لتقييم المهارات والموارد والخبرة اللازمة في ضوء خطة التنفيذ المنقحة، وحجم المهام، والتحديات التي تعترض إدارة التغيير.

٥٦ - وقد وضع الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية مجموعة واسعة من ورقات السياسات المحاسبية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية، ويشارك المجلس في تقديم المشورة بشأن هذه الأوراق. ووفقاً للتوقعات الحالية، لن يُنجز إطار السياسات المحاسبية المعتمدة حتى آذار/مارس عام ٢٠١٢. وسيتم تنفيذ معظم السياسات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية في الوحدات التشغيلية عبر أوموجا وستدمج، في معظم الأحيان، مع تنفيذ أوموجا. وفوق الشواغل الحالية المتصلة باستراتيجية التنفيذ والتأخير في أوموجا، يرى المجلس وجود مخاطرة متمثلة في ألا يترك هذا الجدول الزمني وقتاً كافياً للمجالات التشغيلية تصبح فيه جاهزة لتنفيذ السياسات والعمليات المرتبطة بها بشكل صحيح ومتسق. وبالنظر إلى حجم عمليات حفظ السلام على وجه الخصوص، يشكل هذا مخاطرة جديدة على إنجاز البيانات المالية الممتثلة للمعايير في أول سنة من سنوات التنفيذ.

٥٧ - يوصي المجلس بأن تراعي الإدارة، لدى وضع خطة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الوقت الكافي والموارد الكافية للتشاور مع المجلس بمستوى مناسب قبل الموافقة على تحديد أي مخاطر محتملة أو مشاكل ناجمة عن اعتمادها.

٥٨ - ومن الممارسات الجيدة المعروفة في أي مشروع كبير إنشاء فريق أساسي مسؤول عن معالجة الضوابط الإدارية الكبيرة للمشاريع اللازمة للنجاح في إنجاز المشروع، وتتبع التقدم المحرز والإبلاغ به، وعن وضع نهج مشترك لإدارة المشروع على نطاق المنظمة. ولاحظ المجلس أن فريق الأمم المتحدة المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يقوم بإنشاء مكتب لإدارة المشروع لهذا الغرض، يتوخى منه المساعدة في تخفيف العبء الإداري عن البعثات والمكاتب، وإبراز التقدم المحرز على جميع المستويات في الأمم المتحدة، على حد سواء.

الميزانية المخصصة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٥٩ - بلغت الميزانية الإرشادية الإجمالية التي أقرتها الجمعية العامة من أجل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠٠٦ مبلغ ٢٣ مليون دولار (انظر المرفق الثاني). ولا يشمل ذلك التكاليف الكبيرة التي مع ذلك لا يمكن قياسها كمياً، والتي سيتطلبها الأمر مع بدء التنفيذ في المجالات التشغيلية بشكل متزايد. وفي نهاية شباط/فبراير ٢٠١١، كانت

الإدارة قد أنفقت نحو ٤,٧ ملايين دولار بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١، فيما يظل مبلغ ٦,١ ملايين دولار متوفرا إلى نهاية فترة السنتين الحالية.

٦٠ - وقد تقلصت بشكل كبير الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ باعتبار ذلك جزءا من نهج خفض النفقات المطلوب من الأمين العام اتباعه في أنحاء الأمم المتحدة، وذلك بالرغم من أن الإدارة قد أبلغت المجلس أن مجموع الميزانية النهائية لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيظل عند مبلغ ٢٣ مليون دولار الذي كانت الجمعية العامة قد اعتمدته في أول الأمر. ويرى المجلس أن اتباع ذلك النهج قد لا يكون مفيدا، بالنظر للتحديات التي تعترض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وقد ثبت أنه مثير للمشاكل إذا أدى على الأجل الأطول إلى تأخير التطبيق، مما يزيد من التكاليف الإجمالية، وتأخير تحقيق الفوائد المرجوة ("العائد"). ولاحظ المجلس أنه ستكون هناك حاجة لإعادة تقييم كفاية الميزانية المخصصة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومواءمتها مع استراتيجية التطبيق المفصلة.

٦١ - ولاحظ المجلس أيضا أنه ضمن الميزانية الإجمالية البالغة ٢٣ مليون دولار (انظر المرفق الثاني)، ثمة اعتماد قد نحي جانبا بمبلغ ٧,٥ ملايين دولار للاستعانة بالاستشاريين، و ٥,٧ ملايين دولار لمساعدتين ممولين في إطار المساعدة المؤقتة العامة، و ٥,٢ ملايين دولار للخدمات التعاقدية والسفر والمصروفات الأخرى. وهذه التكاليف هي في مقابل ٤,٦ ملايين دولار فحسب للوظائف الثابتة الدائمة. وقد يكون في هذا إشارة إلى أن الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أصغر مما هو منشود، ومن ثم ربما كان مطلوبا تقديم كم ضخّم من الدعم الخارجي القصير الأجل. ويساور المجلس قلق بشأن مسألة موازنة نهج الاستعانة بالاستشاريين مع الحاجة إلى تطوير القدرات والإمكانات الداخلية المستدامة للإدارة المالية.

٦٢ - يوصي المجلس أن تعيد الإدارة تقييم الميزانية المخصصة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وذلك في إطار قيامها بوضع استراتيجية التطبيق الجديدة، كي تكفل أن تكون الميزانية المتاحة مكافئة للخطط المحدثة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأن تتاح موارد كافية من أجل دعم الاستراتيجية الجديدة في الوفاء بالجدول الزمني لاعتماد أول بيان مالي وما بعده.

تقييم المخاطر وإدارتها

٦٣ - يساور المجلس قلق بشأن عدم تحديد نهج رسمي ومنتظم إزاء إدارة المخاطر، بما في ذلك عدم وجود سجل للمخاطر، في إطار مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع

العام، وذلك في وقت إجراء الاستعراض. فبالنسبة لهذا المشروع الرئيسي لتحويل إدارة الأعمال، كان المجلس يتوقع أن يرى منذ البدء تحديدا للمخاطر الرئيسية للمشروع، وتحديد أولوياتها من حيث الشدة، وتكليف من يتولون زمام الأمور بصلاحيات إدارة هذه المخاطر تكليفا واضحا، وبتخاذ إجراءات واضحة للتخفيف من حدتها، وبالإبلاغ المنتظم عن المخاطر. وقد أوجزت البيانات المقدمة إلى لجنة الإدارة في آذار/مارس ٢٠١١ بشأن حالة مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأموجا المخاطر الرئيسية لكل مشروع بالفعل مع التركيز بشكل خاص على تحديد الأرصدة الافتتاحية للأصول والخصوم بشكل موثوق ينتج عنه بيانات مالية ممثلة للمعايير، وعلى التماس قبول مراجعي الحسابات الخارجيين للسياسات المحاسبية. إلا أنه لم يجر أي تقييم لمدى احتمالية حدوث هذه المخاطر أو للآثار التي يرجح أن تترتب عليها، ولم توضع أي خطط مفصلة للسبل التي سيتم من خلالها تخفيف حدة هذه المخاطر فيما يتجاوز بعض الاعتبارات على مستوى أعلى.

٦٤ - وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن يضع الفريق العامل المشترك المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام/أموجا، على وجه الاستعجال، إطارا للمخاطر من أجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بحيث يحدد المخاطر الرئيسية المتصلة بالتطبيق، ويحدد كيفية التخفيف من حدة هذه المخاطر (بما في ذلك وضع ميزانية للطوارئ حسب الاقتضاء)، وتحديد من يتولى أمور إدارتها وسبل المساءلة عنها.

٦٥ - علقت الإدارة بأن فريق الأمم المتحدة المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كان قد أعد سجلا للمخاطر وقدم عرضا له إلى اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في حزيران/يونيه ٢٠١١. وقد بدأ العمل حاليا على وضع خطط للتخفيف من حدة المخاطر وعلى تحديد من يتولى زمام الأمور بالنسبة لكل مخاطرة وسبل المساءلة عنها تحديدا واضحا.

تنقيح النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة

٦٦ - يعمل الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على إعداد التنقيحات المقترحة إدخالها على النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة كي تعكس اعتماد المحاسبة على أساس الاستحقاق والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويتوقع الانتهاء من هذا العمل كي تعتمده الجمعية العامة في خريف عام ٢٠١١. ولم يطلع المجلس بعد على التعديلات المقترحة إلا أنه على وعي باعتزام الإدارة تقديمها إلى المجلس قبل الاعتماد للتأكد من اتساق النظام المالي الجديد والقواعد المالية الجديدة مع أساسيات المحاسبة على أساس الاستحقاق.

رابعاً - النتائج والتوصيات بالنسبة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها

موجز عام

٦٧ - يتناول هذا الفرع من التقرير سبعة صناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة، من بينها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، والتاريخ المزمع لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لديها جميعاً هو خلال عام ٢٠١٢. ويرى المجلس، وهو على وعي بأن هذه الكيانات تمر بمراحل مختلفة في الجدول الزمنية المزمعة للتطبيق لدى كل منها، أن من الممكن لهذه الكيانات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، إلا أن ثمة مهام رئيسية يتعين الانتهاء منها لدى بعض الكيانات، وثمة مخاطر كبيرة يجب التخفيف من حدتها كي يتم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الوقت المحدد. ومع ضيق الوقت المتبقي حتى حلول التاريخ المستهدف، فليس بإمكان هذه الكيانات تحمل حدوث تأخير.

٦٨ - وليس من المرجح أن تتحقق الفوائد المنشودة من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام دون تأخر إضافي كبير نظراً لعدم وجود استراتيجيات ملائمة لجني الفوائد وخطط ملائمة للتطبيق لدى معظم الكيانات، حتى إذا أنجزت البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١٢.

٦٩ - وأفاد المجلس كل كيان برودود تفصيلية في مذكرات الرصد ورسائل الإدارة، وسيستمر في الإبلاغ بالنسبة لكل كيان بالتفصيل. وفي هذا التقرير، يوجز المجلس في الجدول الأول العناصر الهامة في خطط تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل تقديم لمحة عامة عن التقدم الذي أحرزته الكيانات في تاريخ إجراءاته للاستعراض.

الجدول ١

التقدم المحرز في مقابل التواريخ المستهدفة للتطبيق

المعايير الرئيسية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	صندوق الأمم المتحدة للسكان	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)
المخاطر التي تواجه تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢	مخاطر منخفضة	مخاطر متوسطة	مخاطر متوسطة إلى مرتفعة	مخاطر متوسطة	مخاطر متوسطة	مخاطر متوسطة
هل تم وضع خطة تطبيق شاملة؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
هل تحدد الخطة مراحل الإنجاز الملائمة؟	نعم	جزئيا	نعم	نعم	نعم	نعم
هل يغطي الكيان في الطريق المرسوم إزاء مراحل الإنجاز الرئيسية؟	نعم	نعم	جزئيا؛ وذلك بوجود بعض التأخر عن الخطة	نعم	جزئيا؛ وذلك بوجود بعض التأخر عن الخطة.	جزئيا؛ وذلك بوجود بعض التأخر عن الخطة.
هل يوجد نظام لإدارة موارد المؤسسة يفي بالغرض؟	نعم	نعم	نعم	جزئيا. بدأ اختبار قبول المستخدمين للنظام وسيكتمل مع نهاية آب/أغسطس ٢٠١١	نعم	جزئيا؛ يعتمد الكيان على نظام قديم يمثل جزئيا وقد لا يكون مستداما على الأجل الطويل
هل تغطي خطط جمع البيانات المحاسبية وتنقيتها وترحيلها في الطريق المرسوم؟	جارية ومتواصلة	جارية ومتواصلة	جارية ومتواصلة	جارية ومتواصلة	جارية ومتواصلة	نعم
هل أعد مشروع نموذجي للبيانات المالية وأطلع المجلس عليها؟	نعم	نعم	لا	نعم	لا	لا
هل توجد خطط واضحة بشأن تحديد الأرصدة الافتتاحية؟	نعم	نعم	جزئيا	جزئيا؛ لم تكتمل الخطط وقت إجراء مراجعة الحسابات	لا	لا؛ ليست مفصلة بما يكفي
هل يزعم القيام بعملية تجريبية باستخدام بيانات محاسبية حقيقية؟	نعم	نعم	جزئيا	جزئيا	نعم؛ ولكن الوقت ضيق	نعم

التقدم المحرز في مقابل التواريخ المستهدفة للتطبيق

٧٠ - استعرض المجلس التقدم الذي أحرزته الصناديق والبرامج في مقابل مراحل الإنجاز المحددة في خطط التطبيق لديها ووجد أن بعض الكيانات متأخرة عن الجدول الزمني. ولاحظ المجلس عموماً أن الكيانات لديها خطط مفصلة مدعومة بمراحل للإنجاز، وأنه كان يجري رصد التقدم المحرز في مقابل مراحل الإنجاز هذه وإبلاغ الإدارة العليا به.

٧١ - يوصي المجلس جميع الكيانات التي لم تفعل ما يلي: (أ) تنفيذ ضوابط كافية لرصد المشاريع؛ (ب) تعزيز خططها كي تشمل تفاصيل بشأن إعداد بيانات مالية نموذجية وأرصدة افتتاحية تتعلق بـ "العملية التجريبية"؛ (ج) وضع أولوية للأنشطة المطلوبة وقت البدء الفعلي للنظام أو قبل ذلك، في مقابل الأنشطة التي يمكن أدائها بعد هذا الوقت (لا سيما بالنسبة للكيانات المتأخرة عن جدولها الزمني)؛ أن تقوم بذلك.

البيانات المالية النموذجية وحسابات "العملية التجريبية"

٧٢ - يمثل إعداد بيانات مالية نموذجية وحسابات للعملية التجريبية خطوة حاسمة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. فهي تتيح للكيانات فرصة مبكرة كي تختبر مدى استعدادها لإعداد البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مع تمكين المجلس من تحديد أوجه الضعف الممكنة وإسداء المشورة. وقد أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بيانات مالية نموذجية وقدمها إلى المجلس؛ إلا أن هذه البيانات لم تتضمن بيانات محاسبية حقيقية ويجب تنقيحها ومناقشتها مع المجلس مرة أخرى بعد الانتهاء من إجراء المزيد من التنقيحات في السياسات المحاسبية لدى هذين الكيانين. وحيث أن إكمال البيانات المالية النموذجية كان مدرجاً في خطط كل من الكيانات المتبقية، فإن هذه الكيانات لم تُعدّ بعد البيانات المالية النموذجية.

٧٣ - ومع أن معظم الكيانات كانت تعتزم وضع بيانات مالية خاصة "بالعمليات التجريبية" قبل التطبيق باستخدام بيانات محاسبية حقيقية، يساور المجلس قلق من أن الفترة الزمنية المتاحة لذلك ستكون مضغوطة، ويمكن أن يؤدي حدوث أي تأخير إلى عدم إفساح وقت كاف للاستعراض والتصحيح. وقد يؤثر أيضاً الإطار الزمني لإكمال حسابات فترة السنتين، الذي سيشكل أساس إعداد الأرصدة الافتتاحية، على الإطار الزمني للاضطلاع بإجراء "عملية تجريبية".

٧٤ - يوصي المجلس جميع الكيانات التي لم تفعل ما يلي: (أ) وضع أطر مرجعية لبياناتها المالية في مقابل مجموعة ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كي تحدد الإجراءات

اللازمة والتتبعات المطلوبة من أجل الوفاء بالجدول الزمني للتطبيق؛ (ب) إعداد بيانات مالية نموذجية ووضع خطط واضحة لإعداد مجموعة من الحسابات من أجل "العملية التجريبية" تضم بيانات محاسبية حقيقية، مع تخصيص وقت كاف كي يستعرضها المجلس؛ أن تقوم بذلك.

نظم تخطيط موارد المؤسسة

٧٥ - تعني زيادة المتطلبات من البيانات المتعلقة بالمعاملات المحاسبية في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن الكيانات بحاجة إلى نظم أحدث لتخطيط موارد المؤسسة كي تطبق المعايير. وبمضي العمل بشكل متقدم صوب إنشاء نظم لتخطيط موارد المؤسسة تفي بالغرض لدى معظم هذه الكيانات. فعلى سبيل المثال، يشترك كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان في ملكية نظام لتخطيط موارد المؤسسة أصبح راسخا في الوقت الحالي (نظام أطلس). وفي حين تقع المسؤولية على كل كيان فيما يخص مواصفات وهيئة النظام لديه، تقع على البرنامج الإنمائي المسؤولية الإجمالية بالنيابة عن الكيانات الثلاثة جميعها. وفي البرنامج الإنمائي تأخر إحراز تقدم صوب إعداد مواصفات النظام وتقييمه عن الجدول الزمني. ويحتاج البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن ترصد بشكل وثيق الكيفية التي صممت بها أنشطة مكتب نظم وتكنولوجيا المعلومات لدى البرنامج الإنمائي من أجل الوفاء بالإطار الزمني لتعديلات النظام حسب متطلبات كل منها.

٧٦ - ونظرا لقيود تتعلق بالميزانية، تزمع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام باستخدام نظامها الحالي لتخطيط موارد المؤسسة، بالرغم من أنه قد خلصت دراسة لتحديد الثغرات، كانت قد كلفت بإجرائها في عام ٢٠٠٨، إلى أن النظام ليس بإمكانه الامتثال إلا جزئيا وقد لا يكون مستداما في المستقبل. وأشارت الأونروا إلى أنها سوف تحيل التغييرات المطلوبة في النظام إلى المورد من أجل تحديد ما إذا سيكون بمقدور النظام استيعابها بمجرد اكتمال السياسات والإجراءات. ويرى المجلس أن هذا يمثل مخاطرة كبيرة ستتطلب إدارتها بدقة من أجل تجنب أي تأخير في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٧٧ - يوصي المجلس أن يُبقي كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان قيد الاستعراض الكيفية التي صممت بها أنشطة مكتب نظم وتكنولوجيا المعلومات لدى البرنامج الإنمائي من أجل الوفاء بالإطار الزمني لتعديلات لنظام تخطيط موارد المؤسسة حسب متطلبات كل منها.

٧٨ - ويوصي المجلس أيضا بأن تُبقي الأونروا قيد الاستعراض الدقيق مخاطر نظامها الحالي لإدارة موارد المؤسسة حيث إنه ليس بإمكانه امتثال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأن تضع خططا للطوارئ حسب الاقتضاء.

جمع البيانات

٧٩ - يتبقى قدر كبير من العمل أمام كافة الكيانات من أجل القيام على النحو الملائم بجمع البيانات وتنقيتها وترحيلها من أجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويزداد تعقيد عملية جمع البيانات في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إذ تحتاج الكيانات إلى النظر في البيانات المحفوظة على الصعيد الميداني وفي المكاتب القطرية. ويورد المرفق الثالث أمثلة على البيانات المطلوب جمعها من أجل دعم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولاحظ المجلس أن معظم الكيانات كانت قد أدرجت أنشطة تنقية البيانات وترحيلها باعتبارها جزءا من خطط التطبيق لديها، مع أنه كان هناك عموما تأخر في الجداول الزمنية. وفي صندوق الأمم المتحدة للسكان لاحظ المجلس أن مهام التنقية كانت قد أوكلت إلى وحدات أعمال مختلفة وربما يتعين تتبعها باعتبارها جزءا من مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لكفالة المواءمة مع الخطة العامة لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويساور المجلس قلق من أنه دون وجود خطط ملائمة، قد لا يحصل الموظفون العاملون في الميدان أو في المكاتب القطرية على تدريب وتعريف بالسياسات والإجراءات الجديدة اللازمة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، على سبيل المثال، بالحاجة إلى إدراج حجم الأصول وقيمتها بشكل دقيق.

٨٠ - يوصي المجلس كافة الكيانات التي لم تضع بالفعل خططا واضحة لجمع البيانات وتنقيتها وترحيلها من أجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن تقوم بذلك، وأن تبدأ هذا الإجراء على وجه الاستعجال.

الجدول ٢

الحوكمة وترتيبات التطبيق

المعايير الرئيسية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	صندوق الأمم المتحدة للسكان	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	مفوضية الأمم المتحدة للاجئين	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)
هل تفي ترتيبات الحوكمة بالغرض وتشترك فيها الإدارة العليا؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
هل يوجد فريق للتطبيق مزود بالموارد والقدرة بشكل كامل؟	نعم	جزئيا	جزئيا	نعم	جزئيا؛ ثمة بعض الاعتماد على خبراء خارجيين	جزئيا؛ لا يوجد قائد للمشروع ولا فريق مخصص معني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
هل توجد ميزانية محدثة وكافية؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	جزئيا؛ ولكنها ليست كافية إلا لإشراك الاستشاريين إذا اقتضى الأمر
هل لدى المشروع إطار منظم لإدارة المخاطر؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	جزئيا
هل إطار السياسات المحاسبية مكتمل؟	مكتمل في مجملته؛ إلا أنه ثمة سياسة واحدة يتعين وضع الصيغة النهائية لها	مكتمل في مجملته. إلا أنه ثمة سياسة واحدة يتعين وضع الصيغة النهائية لها	جزئيا؛ لم توضع الصيغة النهائية إلا لسياستين	جزئيا؛ لا تزال بعض السياسات جار وضعها	جزئيا؛ لم يتم وضع الصيغة النهائية لكل السياسات واعتمادها	جزئيا؛ لم توضع الصيغة النهائية إلا لسياستين
هل المكاتب الميدانية مستعدة لتطبيق السياسات/الإجراءات الجديدة	جزئيا؛ يسند إلى المركز العالمي للخدمات المشتركة إدارة المعاملات المعقدة المتعلقة بالمكاتب القطرية وفي انتظار موافقة حكومة البلد المضيف والانتهااء من استقدام الموظفين	جزئيا	جزئيا	لا؛ ليست الإجراءات المتعلقة بالمكاتب الميدانية جاهزة بعد ولم يتم تطبيقها	لا؛ ليست الإجراءات المتعلقة بالمكاتب الميدانية جاهزة بعد ولم يتم تطبيقها	لا ينطبق
هل تم تنقيح النظام المالي والقواعد المالية واعتمادها؟	نعم؛ تم وضع الصيغة النهائية للنظام المالي المنقح والقواعد المالية المنقحة وفي انتظار اعتمادها	نعم؛ وعلى نحو متقدم بشكل جيد	جزئيا؛ لا يزال جاريا المزيد من التنقيح	نعم؛ تم وضع الصيغة النهائية للنظام المالي والقواعد المالية وفي انتظار اعتمادها	جزئيا؛ تلقى المجلس المشاريع بحلول حزيران/يونيه ٢٠١١	لا

حوكمة مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٨١ - خلص المجلس إلى أن ترتيبات الحوكمة كانت مناسبة لغرضها وشاركت فيها الإدارة العليا في جميع الكيانات.

تطوير السياسات المحاسبية

٨٢ - يشكل تطوير السياسات المحاسبية لتتوافق مع المعايير المحاسبية للقطاع العام خطوة مبكرة وحاسمة نحو التطبيق. ومن المرجح أن تسفر التأخيرات عن خطة مزدحمة لمعالجة تشكلات العناصر اللازمة للنظام، وتنقيح عمليات تسير الأعمال وتهيئة المكاتب الميدانية والقطرية لتنفيذ السياسات الجديدة. ولاحظ المجلس أن بعض الكيانات قد أحرزت تقدماً كبيراً فيما يتعلق بوضع الصيغة النهائية للسياسات المحاسبية، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، ومع ذلك فقد تبقى قدر كبير من العمل في بعض الكيانات (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والأونروا) لوضع الصيغة النهائية لسياساتها المحاسبية. ويشكل هذا الأمر مخاطر كبيرة إذ أن السياسات المحاسبية المختارة ستترتب عليها آثار ضخمة في عمليات جمع البيانات، واستراتيجيات التدريب، والأكثر أهمية، على توليف نظم تخطيط الموارد في المؤسسة. ويشدد المجلس على ضرورة قيام جميع الكيانات بوضع الصيغة النهائية لسياساتها المحاسبية من أجل الامتثال لنظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتقديمها إلى المجلس لاستعراضها.

٨٣ - ويوصي المجلس جميع الكيانات التي لم تفعل ذلك بعد، أن تضع استراتيجيات ملائمة لتقليل مخاطر ازدحام الخطة في الفترة التي تسبق الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

موارد الميزانية المتاحة من أجل التنفيذ

٨٤ - استعرض المجلس مدى حصول كل كيان من الكيانات على ميزانية كافية لاعتماد نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وكيفية إدارة الأداء مقارنة بالميزانية. وبصفة عامة، فإن أفرقة مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد جرى تزويدها بما يكفي من النواتج الملائمة من الجهات صاحبة المصلحة المعنية واللجان التوجيهية التي تدعم أفرقة المشروع. ولاحظ المجلس أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والأونروا اعتمداً غالباً على الموظفين الداخليين ولم يستعينا بأخصائيين بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. بيد أن ميزانيتيهما وخطتيهما تتيح إمكانية الاستعانة باستشاريين لمعاونة الأفرقة الداخلية. ويحقق استخدام الموظفين الداخليين في المشروع بعض المزايا لهذه الكيانات فيما يتعلق بالحد من التكاليف واستبقاء المعارف، ولكن الكيانات في حاجة إلى إدارة مخاطر سياساتها وإجراءاتها المحاسبية التي لا تتسق بشكل كاف مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتضارب

جداول مواعيد الموظفين، ولا سيما كلما اقترب التاريخ المستهدف. ولذلك، فقد لا تعكس الميزانيات المخصصة للمعايير المحاسبية الدولية في هذين الكيانين الموارد الحقيقية المعتمدة بالفعل لتطبيق المعايير لأن الميزانيتين لا تعكسان الوقت الذي أنفقه موظفو الشؤون المالية الداخليون.

٨٥ - وقد علقت الأونروا خططها الرامية إلى تعيين موظف متفرغ لإدارة المشروع وذلك بسبب قيود الميزنة. وسيكون لازماً لمفوضية شؤون اللاجئين أن تعتمد على استشاريين خارجيين لأداء بعض المهام ولكنها في الأجل الطويل ستكون في حاجة إلى موظف مؤهل بشكل مناسب من أجل التنفيذ وكفالة تحقيق منافع ما بعد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولا يزال صندوق الأمم المتحدة للسكان في مرحلة توظيف من يشغلون الوظائف الأساسية في فريقه المعني بالتنفيذ، في حين جرى تجميد عملية التعيين لوظيفة واحدة مؤقتاً بسبب القيود المفروضة على الميزانية. ولدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع موظف واحد فقط متفرغ لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولم يعين بعد موظفين آخرين لدعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٨٦ - ويوصي المجلس جميع الكيانات التي لم تفعل ذلك بما يلي (أ) إنشاء أفرقة خبراء لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتزويدها بالموارد الكافية؛ و (ب) استعراض مدى كفاية ميزانياتها مقارنة بأحدث خططها لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع وأن توفر الموارد الملائمة تبعاً لذلك.

الجدول ٣

إدارة عملية تحقيق الفوائد الكاملة المتأتية من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

المعايير الرئيسية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	صندوق الأمم المتحدة للسكان	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)
إشراك المجالات التشغيلية بكاملها في تحديد الفوائد المحتملة	تحقق جزئياً	تحقق جزئياً	تحقق جزئياً	تحقق جزئياً	تحقق جزئياً	تحقق جزئياً
وضع خطة فعالة لتحقيق الفوائد	لم يتحقق	لم يتحقق	لم يتحقق	تحقق جزئياً	لم يتحقق	لم يتحقق
تدريب الموظفين	تحقق جزئياً	تحقق جزئياً	تحقق جزئياً	نعم، وضعت استراتيجية وخطة محدثان للتدريب؛ وسيبدأ التدريب في آب/أغسطس ٢٠١١	وضعت الخطط بالفعل وهي جاهزة للتنفيذ	تحقق جزئياً
استراتيجية الاتصالات	نعم	نعم	نعم	نعم	تحقق جزئياً	نعم

المعايير الرئيسية	الإنمائي	للسكان	المتحدة المتحدة	مكتب الأمم المتحدة لخدمات	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة
إنشاء برنامج فعال لإدارة نعم	تحقق جزئيا	تحقق جزئيا	نعم	تحقق جزئيا	تحقق جزئيا	تحقق جزئيا	تغيير سير الأعمال

خطط تحقيق الفوائد

٨٧ - إن تقديم بيانات مالية ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حتى وإن تم بحلول عام ٢٠١٢، فمن المستبعد جداً تحقيق الفوائد المرجوة من اعتماد تلك المعايير دون مزيد من التأخيرات الكبرى، ويعود السبب في ذلك إلى افتقار معظم الكيانات إلى استراتيجيات ملائمة لتحقيق الفوائد وإلى خطط للتنفيذ.

٨٨ - ويوصي المجلس بأن تضع جميع الكيانات خطة لتحقيق فوائد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وبرنامجاً على نطاق المنظمة لإدارة التغيير من أجل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك خطة شاملة للاتصالات لتحديد التغييرات والفوائد التي ستجلبها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والكيفية التي يجب وفقاً لها على الإدارة العليا لجميع الإدارات والمكاتب تولي ملكية الفوائد وقيادة عملية تحقيق الفوائد المرجوة.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

٨٩ - يدرك المجلس أن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (الصندوق) بصدد إعادة فحص استراتيجيته المتعلقة بالتنفيذ. ويطبق الصندوق النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وهذه سيجرى تنقيحها على أقرب تقدير في عام ٢٠١٢، مما سيضيف عنصراً من عدم اليقين فيما يتعلق بتنفيذ الصندوق للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١٢. ويسعى الصندوق إلى الحصول على موافقة مجلس صندوق المعاشات التقاعدية على مواصلة تطبيق النظام المالي والقواعد المالية، بعد إدخال ما يلزم من تعديلات عليه، على عملياته المحاسبية والمتعلقة بإعداد البيانات المالية وذلك على نحو يجعله للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وسيطلب من مجلس المعاشات التقاعدية تأييد هذا الحكم الانتقالي توطئة لموافقة الجمعية العامة عليه في دورتها السادسة والستين في عام ٢٠١١.

٩٠ - ولاحظ المجلس عدداً من المخاطر الأخرى التي يتعين على الصندوق معالجتها، إن كان له أن ينفذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١٢. وبصفة خاصة، فقد لاحظ المجلس (أ) استراتيجية تنفيذ غير ملائمة؛ (ب) تقدم محدود في وضع السياسات المحاسبية؛ (ج) غياب كبير لموظفي الشؤون المالية عن قيادة المشروع فضلاً عن عدم وجود

فريق مخصص ومتكامل للتنفيذ؛ و (د) الحاجة إلى التقييم التام لتأثير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نظمه. وفي ضوء هذه المخاطر، يساور المجلس قلق من أن استراتيجية الصندوق لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١٢ قد لا تتسم بالواقعية.

٩١ - يوصي المجلس بأن يقوم الصندوق بما يلي على وجه الإجمال: (أ) وضع الصيغة النهائية لاستراتيجيته لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مع مراعاة قرار مجلس صندوق المعاشات التقاعدية؛ و (ب) وضع خطط للتقليل من المخاطر بغية التصدي للمخاطر المحددة.

خامسا - شكر وتقدير

٩٢ - يود مجلس مراجعي الحسابات أن يعرب عن تقديره لما لقيه موظفوه من تعاون ومساعدة من جانب إدارة الكيانات المعنية وموظفيها.

(توقيع) أمياس مورس
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
كبير مراجعي الحسابات

(توقيع) تيرينس نومبيي
مراجع الحسابات العام في جمهورية جنوب أفريقيا

(توقيع) ليو جياي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

١٢ تموز/يوليه ٢٠١١

المرفق الأول

التواريخ المستهدفة لتطبيق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للمعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام

السنة	عدد المنظمات	المنظمات
٢٠١٤	٢	الأمم المتحدة (بما فيها عمليات حفظ السلام)* ^(أ)
		منظمة التجارة العالمية
٢٠١٢	١٠	منظمة الأغذية والزراعة
		منظمة العمل الدولية
		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*
		جامعة الأمم المتحدة*
		صندوق الأمم المتحدة للسكان*
		مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين*
		منظمة الأمم المتحدة للطفولة*
		مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع*
		وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى*
		الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة* ^(ب)
		منظمة الصحة العالمية
		هيئة الأمم المتحدة للمرأة* ^(ج)
٢٠١١	٢	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
		الاتحاد البريدي العالمي
٢٠١٠	٨	منظمة الطيران المدني الدولي
		المنظمة البحرية الدولية
		الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
		منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
		منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
		منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
		المنظمة العالمية للملكية الفكرية
		المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
٢٠٠٨	١	برنامج الأغذية العالمي (في السنة الثالثة لتطبيق المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام تطبيقاً تاماً)

* روجعت من قبل مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.

(أ) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية كلها ترتبط باعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

(ب) يخطط الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة مبدئياً لنقل تطبيقه للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى الفترة التي تتطابق مع فترة الأمم المتحدة.

(ج) ستعتمد هيئة الأمم المتحدة للمرأة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وفقاً للجدول الزمني لاعتماد المعايير من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهي في عامها التشغيلي الأول (٢٠١١)

ملحوظة: ستعتمد كل من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠١٤، وذلك على الرغم من أنهما غير مسؤولتان مباشرة أمام الجمعية العامة.

المرفق الثاني

ميزانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة

آذار/مارس ٢٠١١

أُبلغت الجمعية العامة أن الميزانية المقدرة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تبلغ ٢٣,٠٣٤ مليون دولار. وقد اعتمدت هذه الميزانية على نحو مستقل لكل دورة مالية في إطار الميزانية العادية وحساب دعم عمليات حفظ السلام. وترد أدناه حالة النفقات:

النفقات المتوقعة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام) المجموع	٢٠١٤ التقديرات*	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١١-٢٠١٠ الرصيد	٢٠١١-٢٠٠٦* النفقات	
(١) الميزانية العادية					
الباب ٢٨ بء، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات					
الوظائف	٥٨٩,٩	١ ١٧٩,٧	٥٤١,٤	٢ ٢٧١,١	
المساعدة المؤقتة العامة	٣٢٨,٧	٦٥٧,٤	٦٥٦,٨	-	
الاستشاريون	١٩٣,٨	١٩٣,٨	٤٨٨,٥	-	
سفر الموظفين	٥٠,٠	٣٧,٣	٩٣,٨	١١٨,٥	
الخدمات التعاقدية	٥٨٣,٤	٥٨٣,٤	٥٨٣,٤	١٦,٧	
نفقات أخرى	٢٠,٠	٤١,٤	٢٤,٦	٤٣,٥	
المجموع الفرعي، الباب ٢٨ بء، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات					
	١ ٧٦٥,٨	٢ ٦٩٣,٠	٢ ٣٨٨,٥	٢ ٤٤٩,٨	
الباب ٣١، الأنشطة المشتركة التمويل					
المنح والتبرعات				١ ٣٣٥,٩	
مجموع الميزانية العادية					
	٢ ٢٧٧,٢	٢٠٠,٠	٢٤١,٣	٣ ٧٨٥,٧	
(٢) حساب دعم عمليات حفظ السلام***					
المساعدة المؤقتة العامة	٧٩٠,٤	١ ٥٨٠,٨	٨٠٩	٨٧١,٨	
الاستشاريون	٦٥٠,٠	٣ ٣٥١,٧	٢ ٥٨٢	٦٢,٤	
السفر	٢٠٢,٧	٤٠٥,٤	٦٢	٢٠,٢	

٢٠١٤ التقديرات* (المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام) المجموع	٢٠١٢ ٢٠١٣	٢٠١١-٢٠١٠ الرصيد	*٢٠١١-٢٠٠٦ النفقات	
٧١,٠	١٨,٨	٥٢,٢	-	نفقات أخرى
١١ ٤٥٨,٩	١ ٦٦١,٩	٥ ٣٩٠,١	٣ ٤٥٢,٥	مجموع حساب دعم عمليات حفظ السلام
٢٣ ٠٣٣,٢	٣ ٦٢٧,٧	٨ ٥٨٣,١	٦ ٠٨٢,٣	٤ ٧٤٠,١ (٢) و (١) المجموع الكلي

* مجموع النفقات في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١.

** تمثل هذه الأرقام تقديرات المستوى الأعلى.

*** يشمل رصيد حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١١-٢٠١٠، مخصصات للفترة ٢٠١١-٢٠١٠ وتقديرات لفترة الستة أشهر الأولى للفترة ٢٠١١-٢٠١٢.

المرفق الثالث

أمثلة للبيانات المحاسبية المطلوبة لدعم البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

الوجود، والملكية وتقييم الأصول الثابتة - سيشكل هذا مسألة أساسية لكثير من الكيانات، وبصفة خاصة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لأن الأمم المتحدة في حاجة إلى تحديد الأصول التي تملكها تحديداً قاطعاً، وما هي قيمتها وما هو قدر استفادة الكيانات منها وهذا أمر حاسم لتحديد قاعدة أصولها والتغيرات في استهلاك هذه الأصول في المستقبل. وسيحتاج هذا في نهاية المطاف إلى تقييمات فنية خارجية للأصول وعمليات لتحديد ما تبقى من فترة صلاحية الأصول المفهرسة وتسجيلها.

المشتريات - يوجد حالياً نحو ٢٢٠ اتفاقاً إطارياً وآلاف من العقود الفردية أو اتفاقات المرة الواحدة وينطوي كل منها على مجموعة معقدة من ترتيبات الشراء. وأثناء عملية تقييم التقدم المحرز نحو اعتماد نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فإن نوع العقد المبرم سيؤثر على حساب المعاملات ذات الصلة، وعلى الأصول والخصوم. ولذلك سيكون من المهم النظر في طابع هذه العقود لتحديد ما إذا كانت تمثل عمليات شراء للأصول، أو شراء للخدمات، أو عقود إيجار مالي، أو صكوكاً مالية.

الالتزامات والضمانات القانونية - ومرة أخرى، يشكل هذا أهمية حيوية لإرساء معاملة محاسبية سليمة لهذه الالتزامات والضمانات بطريقة مماثلة بقدر كبير لمعاملة عقود الإيجار.

إعداد بيانات الممتلكات غير المستهلكة والممتلكات المستهلكة لتحويلها إلى نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام - من المتوقع أن تكون قيم وحجم هذه البيانات كبيرة للغاية (على سبيل المثال، نظام إدارة الإمدادات الغذائية الذي يدير عملية شراء وتوزيع الإمدادات الغذائية لنحو ١٠٠.٠٠٠ من أفراد قوات الأمم المتحدة في الميدان). وسيتمثل التحدي في ضمان جمع هذه البيانات بشكل كامل وموثوق به على النحو المطلوب لتجنب إغفال النقاط المادية أو الأخطاء في البيانات المالية.

معلومات عن الموظفين المعيّنين محلياً في البعثات - بالإضافة إلى الموظفين الدوليين الذين تحفظ سجلاتهم مركزياً، فإن هناك زهاء ١٠.٠٠٠ موظف يعينون محلياً في مواقع ميدانية لأغراض حفظ السلام، أو البعثات السياسية الخاصة أو غيرها من البعثات. وتحفظ المعلومات في الوقت الحالي في نظم محلية متعددة ويجري توحيدها يدوياً في البيانات المالية ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الموظفين الدوليين والموظفين المعيّنين محلياً على حد سواء يستحقون مجموعة من استحقاقات الموظفين مثل منح العودة إلى الوطن، ومنح تعليم، وبدلات الإقامة والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ومن أجل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيكون مطلوباً معلومات عن إجازات الموظفين، بما في ذلك الإجازات المتراكمة غير المستخدمة؛ ومدفوعات استحقاقات الموظفين، وبصورة خاصة تفاصيل الاستحقاقات المتراكمة مثل منح التعليم، والمتاحة حالياً للموظفين المعيّنين محلياً: وأي استحقاقات من استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والالتزامات المتوقعة المتصلة بها.